جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

دور البنوك في تمويل الإستثمارات الفلاحية و أثره على التنمية المحلية لولاية تيارت

من إعداد:

قاســـم شهـــرزاذ

تحت اشراف:

زيـــتوني هـــــوارية

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الرتبة	الصفة
أ بن صوشة ثامر	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أ زيتوني هوارية	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ بن حليمة هوارية	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع، أتقدم بأحر تشكراتنا إلى:

الأستاذة زيتوني هوارية التي ساعدتني في إعداد هذه الدراسة، فكانت بمثابة مشرفة وموجهة ومرشدة لي

أشكر كل من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة إبن خلدون على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة.

إلى مدير مديرية المصالح الفلاحية على إقباله لي وإلى من كان مشرف علي خلال فترة التربص.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في هذه الدراسة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: (يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

أهدي نجاحي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى أبي الغالي ♥

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود ...إلى أغلى الحبايب أمي ♥

وإلى أخي الغالي عبد القادر رحمه الله وأسكنه فسيح جناته ♥

إلى أهلي و إخوتي وأبنائي ♥

فـــــهــرس

شكر وتقدير 2

قائمة الجداول 6

مقدمة 7

الفصل الأول 8

الإطار النظري للاستثمارات الفلاحية والتنمية المحلية 8

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول الاستثمارات الفلاحية 10

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي وخصائصه 10

المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الفلاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية 17

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي 18

المطلب الاول: آليات التمويل البنكي لقطاع الفلاحة 18

المطلب الثاني: شروط نجاح التمويل البنكي للقطاع الفلاحي 21

المبحث الثالث: أساسيات عامة عن التنمية المحلية 22

المطلب الأول: أساسيات عامة حول التنمية المحلية 22

المطلب الثاني: نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية 32

الفصل الثاني 37

عوامل التنمية الفلاحية والمحلية بولاية تيارت 37

المبحث الاول: البيانات العامة ونقاط القوة الفلاحية بولاية تيارت 39

المطلب الاول: الامكانيات الطبيعية والفلاحية والبشرية بولاية تيارت 39

المطلب الثاني: رأس المال الفلاحي والتأطير والمرافقة الإدارية بولاية تيارت 44

المبحث الثاني: حجم الإستثمار الفلاحي بولاية تيارت 45

المطلب الاول: المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية في الولاية 47

المطلب الثاني: تطور المستثمرات الفلاحية الخاصة وتطور مستثمرات المزارع النموذج في ولاية تيارت 50

المبحث الثالث: قنوات تمويل الاستثمار الفلاحي في ولاية تيارت 53

المطلب الاول: الدعم الفلاحي للاستثمار الفلاحي المحلي لولاية تيارت 53

المطلب الثاني: التمويل البنكي (بنك الفلاحة و التنمية الريفية) للإستثمار الفلاحي 59

المطلب الثالث: التمويل وفق هيئات الدعم والمرافقة 61

خاتمة 65

قائمة المصادر والمراجع 72

ملخص: 78

Abstract: 78

قائمة الجداول

الجدول رقم 2– 1: توزيع المساحة الزراعية حسب المناطق انتاج بولاية تيارت 40

الجدول رقم 2– 2: إحصائي مبسط يُوضح التصنيفات الرئيسية للمساحات الفلاحية في ولاية تيارت بناءً على المعطيات السابقة: 41

الجدول رقم 2– 3:الانتاج الفلاحي للولاية سنة 2022.....41

الجدول رقم 2– 4: المساحة الفلاحية المستعملة.....43

الجدول رقم 2– 5: تقسيما نسبيا للامكانات البشرية لولاية تيارت 44

الجدول رقم 2– 6: توزيع الاراضي الفلاحية في الولاية 47

الجدول رقم 2– 7: تطور الدعم الفلاحي في ولاية تيارت:(2010–2024) 54

الجدول رقم 2– 8 البيانات الكمية (تقديرية بناءً على مصادر من مديرية الفلاحة وتقارير البنك): 57

الجدول رقم 2– 9 تطولر تمويل الاستثمار الفلاحي عبر (2010–2024) ANADE 62

مقدمة

تعد الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية التي تلعب دورا محوريا في تحقيق الأمن الغذائي، ودعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنمية المستدامة. ويكتسي هذا القطاع أهمية خاصة في الدول النامية، ومنها الجزائر، التي تسعى إلى تنويع اقتصادها وتقليص تبعيتها لقطاع المحروقات. غير أن تطوير القطاع الفلاحي يواجه العديد من التحديات والمعوقات، لعل من أبرزها محدودية التمويل وضعف الاستثمارات، سواء من قبل الفلاحين أو المستثمرين، الأمر الذي يجعل من الضروري تسليط الضوء على دور المؤسسات المالية، وعلى رأسها البنوك، في تمويل النشاط الفلاحي.

تلعب البنوك دورا حيويا في تمويل المشاريع الفلاحية، سواء من خلال القروض الاستثمارية أو تمويل رأس المال العامل، وهو ما يسهم في تحسين الإنتاجية، وتحديث وسائل العمل، وتحقيق القيمة المضافة في مختلف حلقات الإنتاج والتسويق. ويزداد هذا الدور أهمية في المناطق ذات الطابع الفلاحي، مثل ولاية تيارت، التي تعتبر من الولايات الغنية بالموارد الطبيعية، وتتميز بتنوع أنشطتها الزراعية والرعوية، ما يجعلها مؤهلة لأن تكون قطبا فلاحيا بامتياز.

غير أن العلاقة بين البنوك والمستثمرين الفلاحيين كثيرا ما تشوبها صعوبات، من بينها تعقيد الإجراءات الإدارية، غياب الضمانات الكافية، محدودية الثقافة البنكية لدى الفلاحين، ومخاطر التمويل في قطاع يعتمد بشكل كبير على العوامل المناخية.

في هذا السياق، تندرج هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل واقع تمويل الاستثمارات الفلاحية من قبل البنوك في ولاية تيارت، من خلال استعراض مختلف الأليات والمنتجات البنكية الموجهة لهذا الغرض، وتقييم مدى فعاليتها، وكذا تحديد التحديات التي تواجهها، مع إبراز انعكاسات هذا التمويل على التنمية المحلية من حيث خلق فرص العمل، تحسين مستوى الدخل، تطوير البنية التحتية، ودفع عجلة الاقتصاد المحلي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على إشكالية حيوية ترتبط بالأمن الغذائي الوطني والاستقرار الاقتصادي المحلي، كما أنها تقدم توصيات عملية يمكن أن تساهم في تحسين

العلاقة بين البنوك والمستثمرين الفلاحيين، بما يخدم الأهداف التنموية للولاية على وجه الخصوص، والجزائر بصفة عامة. رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة لتشجيع الاستثمار الفلاحي، لا يزال القطاع يعاني من ضعف في التمويل البنكي، مما يحد من قدرته على المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المحلية، لاسيما في ولايات ذات طابع فلاحي مثل ولاية تيارت. وفي ظل هذا الوضع، تطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية بولاية تيارت؟ وما هو أثر هذا التمويل على تحقيق التنمية المحلية؟

وانطلاقا مما الاشكالية الرئيسة تتفرع مجموعة من اسئلة الأخرى:

1. ما هي الآليات والمنتجات البنكية المتوفرة لتمويل الاستثمارات الفلاحية؟
2. ما مدى إقبال الفلاحين والمستثمرين في ولاية تيارت على التمويل البنكي؟
3. ما هي التحديات التي تواجه البنوك والفلاحين في عملية التمويل؟

الفرضيات:

1. البنوك تلعب دورا محدودا في تمويل الاستثمارات الفلاحية بولاية تيارت نتيجة جملة من المعوقات.
2. ضعف ثقافة التعامل مع البنوك لدى الفلاحين يؤثر سلبا على فعالية التمويل.
3. التمويل البنكي الفلاحي له تأثير إيجابي على التنمية المحلية عندما يتم تفعيله بطرق فعالة وموجهة.
4. هناك علاقة طردية بين حجم التمويل البنكي والاستثمار الفلاحي من جهة، ومستوى التنمية المحلية من جهة أخرى.

اهمية الدراسة:

- إبراز أهمية التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي.
- تسليط الضوء على العراقيل التي تحد من فعالية تمويل البنوك للاستثمارات الفلاحية.
- تقديم اقتراحات لتحسين سياسات التمويل البنكي بما يخدم التنمية المحلية في ولاية تيارت.

أسباب الاختيار الموضوع:

1. الأهمية المتزايدة للقطاع الفلاحي في السياسة الاقتصادية الجزائرية، خاصة في ظل سعي الدولة لتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات.
2. ضعف التغطية البحثية لموضوع التمويل البنكي الموجه للاستثمار الفلاحي في السياق المحلي، وخاصة على مستوى ولاية تيارت، رغم إمكانياتها الفلاحية الواسعة.
3. الرغبة في تسليط الضوء على العقبات التي تحول دون استفادة الفلاحين من الخدمات البنكية، وتقديم مقترحات لتحسين آليات التمويل.
4. الانشغال الشخصي للباحث بقضايا التنمية المحلية، خصوصا في المناطق الداخلية التي تعاني من التهميش ونقص الدعم الفعال للاستثمار.

حدود الدراسة:

رغم الجهد المبذول في إعداد هذه الدراسة، فإنها تبقى محصورة ضمن مجموعة من الحدود التي يجب أخذها بعين الاعتبار، وتتمثل في:

الحدود الزمنية: تم التركيز على الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2024، بهدف تحليل السياسات البنكية خلال هذه المدة.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على ولاية تيارت باعتبارها منطقة ذات طابع فلاحي غني ومتنوع، دون التطرق إلى ولايات أخرى.

الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على التمويل البنكي فقط، دون التطرق إلى مصادر تمويل أخرى مثل التمويل الذاتي أو دعم الدولة المباشر.

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع: المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بدراسة ميدانية.

أدوات جمع البيانات: أراء بعض الفلاحين، تقارير رسمية.

مجال الدراسة: ولاية تيارت.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة من التحديات خلال مراحل الإنجاز، من أهمها:

-صعوبة الحصول على البيانات الرسمية الدقيقة من المؤسسات البنكية (بنك البدر).

-عزوف بعض الفلاحين عن التعاون في إجراء المقابلات، إما بسبب ضعف الثقة أو نقص الوعي بأهمية الدراسة.

-تباين مستوى الثقافة البنكية لدى الفلاحين، مما صعب من فهم بعض المفاهيم المالية المطروحة في الدراسة.

-البيروقراطية الإدارية، التي شكلت عائقا أمام الوصول السريع لبعض المصادر أو المعطيات الميدانية.

الدراسات السابقة:

هي مجموعة الأبحاث والدراسات التي تناولت الموضوع الذي قام الطالب بدراسته، وتقدم هذه الدراسات معلومات كثيرة حول موضوع الدراسة تساعده على فهم موضوع بحثه العلمي بشكل كامل

وكذا تمكنه من الحصول على مراجع قيمة لبحثه.

تكمن أهمية الدراسات السابقة بالنسبة للطالب الباحث في مساعدته على الاختيار السليم لموضوع البحث وتجنيبه مشقة تكرار البحث، وفي اطلاعه على جوانب الموضوع بشكل شامل، وبالتالي تعريف الباحث بالصعوبات والمشاكل التي واجهت الباحثين الاخرين وعلى الحلول التي توصلوا إليها لمواجهة المشكلات وإن أمكن تجنبها بالاستفادة من تجاربهم. كما تمكن الباحث من تزويده بالعديد من المراجع ومصادر المعلومات حول موضوع بحثه، وبالتالي تحدد للباحث الوجهة الصحيحة في اختياره الادوات والإجراءات التي يمكن له الاستفادة منها في معالجة المشكلة أي اختيار أساليب وأدوات البحث العلمي الملائمة .

ومن بين هذه الدراسات السابقة نذكر ما يلي:

1. دراسة بن عبو هناء، جامعة قسنطينة 2، 2019، بعنوان تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من طرف البنوك العمومية.

تناولت هذه الدراسة اليات تمويل النشاط الفلاحي في الجزائر عبر البنوك العمومية، مع التركيز على أهم العراقيل التي تواجه تمويل الفلاحين، مثل تعقيد الإجراءات البنكية، ضعف الضمانات وصعوبة تحصيل الديون.

وقد توصلت هذه الدراسة لضرورة تطوير اليات تمويل مرنة تلائم خصوصية النشاط الفلاحي من أجل تحقيق التنمية الفلاحية، مبينة أهم العراقيل التي تواجه الفلاحين في الحصول على التمويل البنكي.

2. دراسة معمري فاطمة، جامعة وهران، 2020، بعنوان تمويل التنمية الفلاحية في إطار البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائر –

ركزت الدراسة على إمكانية مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الفلاحة خاصة من خلال صيغ المشاركة والمضاربة، وبينت أن هذه الصيغ تتماشى مع طبيعة النشاط الفلاحي الذي يتسم بالمخاطرة، كما ربطت الدراسة بين التمويل الفعال وتحقيق اهداف التنمية الفلاحية المحلية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتائج تؤكد أهمية إعتماد أدوات التمويل الإسلامي في دعم القطاع الفلاحي، وأشارت هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تشكل بديلا واعدا يمكنه تجاوز العديد من القيود التي تعاني منها الأليات التقليدية في تمويل الفلاحة.

3. دراسة دحو محمد، جامعة سيدي بلعباس، 2018، بعنوان تمويل التنمية الفلاحية في إطار الصيرفة الإسلامية.

ركزت هذه الدراسة إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، في ظل محدودية فعالية النظام التمويلي التقليدي، وذلك عبر البحث في مدى إمكانية مساهمة التمويل الإسلامي في دعم هذا القطاع الحيوي، جاءت الدراسة موزعة على ثلاثة فصول تناولت فيها الإطار العام للتمويل الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية من خلال شرح أهم الصيغ التمويل، وقد تم تحليل سياسات التمويل الموجهة للقطاع الفلاحي و تقييم مدى فعاليتها، و توصلت الدراسة الى أن التمويل الإسلامي يمكن

أن يشكل بديلا فعالا للتمويل التقليدي، خاصة في قطاع الفلاحة كما أظهرت النتائج أن صيغ التمويل الإسلامي رغم محدودية انتشارها تحظى بقبول من طرف الفلاحين نظرا لتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية و المخاطر المرتبطة بالفوائد.

4. دراسة بعنوان واقع وأفاق تمويل الفلاحة في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي سنة 2021، مقال تحليلي تطرق الى تطور السياسات العمومية الموجهة لتمويل الفلاحة، ودور البنوك ومؤسسات الدعم كصندوق دعم التنمية الريفية في تمويل المشاريع الفلاحية، خاصة في المناطق ذات الطابع الريفي كولاية تيارت ولخص المقال الى أن التمويل البنكي لا يزال ضعيف التوجيه نحو القطاع الفلاحي مقارنة بقطاعات أخرى.

5. دراسة شاقور محمد الأمين وبن دخان فخر الإسلام (2023) بعنوان "دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) – وكالة وادي الزناتي (قالمة)"، استند الباحثان إلى ثلاثة فصول حيث عرض في الفصل الأول الإطار النظري لتمويل القطاع الفلاحي من خلال البنوك، ثم تناول الفصل الثاني نشاط بنك BADR في تقديم قروض الاستغلال (تمويل مستلزمات الإنتاج)، وقروض الاستثمار (شراء الأراضي والمعدات)، في حين خصص الفصل الثالث لدراسة ميدانية للفترة 2017–2022 شملت تحليلا لجودة القروض وتأثيرها على التنمية المحلية في وادي الزناتي، أظهرت نتائج الدراسة أن القروض البنكية كانت عاملا محفزا في تنشيط القطاع الزراعي بالمنطقة من خلال إسراع اعتماد التقنيات الزراعية الحديثة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية للفلاحين. كما بينت وجود متابعة منتظمة من طرف البنك والمصالح الفلاحية لضمان الاستخدام السليم للقروض، فضلا عن ارتباط ضخ القروض بارتفاع حجم الإنتاج الفلاحي.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث والاجابة على الاشكالية، تم تقسيم البحث الى فصلين رئيسين: يحتوي كل منهما على مباحث ومطالب، حيث تناول:

الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة، حيث تناول من خلاله إطار النظري للاستثمارات الفلاحية والتنمية المحلية، تم تطرق في المبحث الاول عن مفاهيم اساسية حول الاستثمارات الفلاحية والمبحث الثاني دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي والمبحث الثالث التنمية المحلية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي.

الفصل الثاني: حيث تناول هذا الفصل في مبحثه الأول على جمع البيانات العامة ونقاط القوة الفلاحية بولاية تيارت، ثم تطرقنا في المبحث الثاني الى حجم الاستثمار الفلاحي بالولاية، والمبحث الثالث قنوات تمويل الاستثمار الفلاحي في الولاية.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمارات الفلاحية والتنمية المحلية

تمهيد:

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الجزائر، برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وعلى رأسها القطاع الفلاحي، كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. فالزراعة ليست مجرد نشاط اقتصادي فحسب، بل تمثل عنصرا حيويا في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، وتنشيط الاقتصاد المحلي، خاصة في المناطق الريفية.

تعتبر الاستثمارات الفلاحية أداة فعالة لتحسين الإنتاجية وتطوير البنية التحتية الزراعية، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة للسكان المحليين. وقد أظهرت الدراسات أن دعم الاستثمارات الفلاحية يمكن أن يؤدي إلى تحريك عجلة التنمية المحلية، كما هو موضح في دراسة حالة ولاية تيارت.

في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى بناء إطار نظري متين لفهم العلاقة بين الاستثمارات الفلاحية والتنمية المحلية، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية، وتحليل السياسات المتبعة، وتقييم الأثر الفعلي لهذه الاستثمارات على المجتمعات المحلية. وذلك بهدف تقديم توصيات عملية لتعزيز دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. لدراسة أكثر تفصيل، وانطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل تعرض الى:

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول الاستثمارات الفلاحية

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي

المبحث الثالث: التنمية المحلية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول الاستثمارات الفلاحية

تعد الاستثمارات الفلاحية من الركائز الأساسية لتطوير القطاع الزراعي، إذ تسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي. ولفهم دورها بشكل أفضل، من الضروري التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، مثل تعريف الاستثمار الفلاحي، أنواعه، وأهدافه، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي وخصائصه

أولا: تعريف الاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول وسلع إنتاجية (كالأراضي...) ويقوم بإدماجها الانتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر.[1]

هناك من يحصر عبارة الاستثمار الفلاحي في كلمة الفلاحة والتي تعني العناية بالحقل وزراعة الأرض وتتضمن جميع الفعاليات التي تقوم بها الفلاح كزراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف، اللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها، ولكن هذا التعريف يبقى ضيقا نظرا لتطور الأنشطة الفلاحية وكبر أسواق الغذاء في الفترة الراهنة وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر بها، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه للمخازن أو الوسطاء.[2]

الاستثمار الفلاحي هو استغلال الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية في القطاع مع الهدف من تحقيق الربحية الاقتصادية والتنمية المستدامة. إن هذا الاستثمار يشمل جميع الأنشطة المزروعات أو زراعة الثروة الحيوانية،

---

[1] بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2000 ص02.

[2] جواد سعد العارف، الإقتصاد الفلاحي، دار الراية للنشر، الأردن، طبعة01 ،2009، ص81.

مثلا: – الزراعات الحبوب: القمح، الذرة، الخضر والفاكهة

– تربية الماشية أو أنواع الطيور والدواجن

– تطهير الحقول: الريّ، الإصطراف، تحسين التزرة

– تنجيمة البلاستكية أو التحمية الزراعية

– الصناعات الفلاحية النقية (الحليب، نعجر الزيتون، على سبيل المثال).

ما يمكن قوله إن الهدف من الفلاحة هو رفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات تحقيق الأمن الغذائي خلق فرص العمل بالمناطق الريفية تقدير وثني الموارد الطبيعية بالطريقة المستدامة زيادة الصادرات وتدعيم الاقتصاد الوطني إن أردت، يمكننا الوصول الى أنواع المستثمرين بالفلاحة (مستثمرين محليين، أجانب، صغار، كبار)، أو المخاطر الخاصة بالاستثمار الفلاحي في منطقة ما.

ثانيا: خصائص الاستثمار الفلاحي

ينفرد الاستثمار في القطاع الفلاحي بمجموعة من الخصائص كالتالي:

–**الدورة المالية:** تختلف الدورة المالية في الفلاحة عنها في الصناعة. فالتدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط دون استمرار العملية، وبذلك تكون الدورة طويلة نسبا لا تتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة.

–**الدورة الفلاحية:** يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الفلاحية، حيث أنها تستوجب الإنتاج في سنة والأرض في السنة الموالية، أو عدة سنوات حسب نوع المحاصيل المنتجة قصد عدم إنهاكها وتمكينها من استعادة قوتها، أو عن طريق تحسينها وزراعتها بمنتوج أخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.[1]

[1] عائشة بوثلجة، دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،2017، ص08.

-**المخاطرة:** هي من أهم المشاكل التي تعيق القطاع الفلاحي مثال ذلك المخاطرة التي تتولد عن سوء المناخ أو الأوبئة والكوارث الطبيعية، والتي ما لا شك فيه ان قدرة الإنسان مازالت محدودة ومتباينة في التحكم فيها من بلد لآخر ما قد ينجم عنه: [1]

أ. تذبذب الإنتاج الفلاحي تبعا للظروف المناخية ما يجعل مهمة تخطيط الإنتاج من المهام الصعبة التي يجب تذليلها للحصول على الأقل على الحد الأدنى لتوفير الغذاء الضروري للأفراد.

ب. عدم ثبات العلاقة بين مدخلات الإنتاج والناتج النهائي للعمليات الإنتاجية نتيجة تأثر المحاصيل بالظروف المناخية وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ بكميات الإنتاج الممكن الحصول عليها إلا في مرحلة متقدمة من النشاط.

ت. اختلال (العرض والطلب) على مستوى أسواق الغذاء نتيجة لأهمية السلع الفلاحية عموما والغذائية خصوصا، لأن تذبذب الإنتاج يؤدي إلى اختلال الأسواق (العرض والطلب) ما يؤدي إلى المضاربات في أسواق الغذاء وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية بشكل خيالي ما قد ينقل الخطر إلى دورات مستقبلية بسب ارتفاع الأسعار.

-**التكيف:** إمكانات التكيف للإستثمار الفلاحي خاصة في الإنتاج النباتي اكبر منها في الإستثمار الصناعي لإختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، ما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الفلاحي وتغير اختبار المزروعات.[2]

إن التجارب العلمية ونتائج البحوث قليلة الأثر في الفلاحة لإحتياجها إلى وقت طويل نسبيا للتأكد من فعاليتها.

-**صعوبة تقييم الإستثمار الفلاحي:** من وجهة النظر المحاسبية لإستعمال الحسابات المختلطة وكذلك تداخل الأنشطة خاصة في المزارع العائلية أين يمارس أصحاب الحيازة وعائلته الأنشطة الفلاحية باعتبارها أنشطة يومية قد توجه مخرجاتها للمستهلك الذاتي وفي نفس الوقت تسوق، ومنه

[1] سوزان رفيق العاني، علم الاقتصاد الفلاحي، دار أسامة للنشر، الأردن، طبعة01، 2005، ص15.

[2] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية دعم الإستثمار في ظل النظام المالي إلى المنظمة العربية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص25.

الإستثمار الفلاحي يتميز بمجموعة متنوعة من المخاطر تجعله يبدو أكثر صعوبة من الإستثمار في قطاعات أخرى.[1]

-**ارتفاع حجم التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة:** نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، إذ أن الجزء الأكبر من رأس المال في الفلاحة لا يتغير مع تغير الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة[2]:

- ريع الأرض وإيجار العقارات والمنشئات.
- الفائدة على الأموال المستثمرة في المعدات والآلات الفلاحية والحيوانات.
- الإستهلاك أو الإندثار بالنسبة للمباني والآلات.
- التأمين على المباني والماكنات والحيوانات.
- تكاليف عمل أفراد العائلة.
- الضرائب على الأرض وعلى الملكية الشخصية.

أما التكاليف المتغيرة تتمثل فيما يلي:

- المستلزمات الجارية مثل البذور والأسمدة.
- أجور العمال من غير أفراد عائلة الفلاح وأجور الخدمات الأخرى.
- الترميمات في المباني وإصلاح الآلات
- الوقود والأعلاف وتطعيم الحيوانات وغيرها.

-**موسمية الإنتاج الفلاحي:** يهيمن على النشاط الفلاحي طابع الموسمية حيث يعرف إنتاج السلع الفلاحية مراحل متعددة فلاحية وكذلك مراحل أخرى غير فلاحية كعمليات التخزين والتبريد والتسويق وهي كلها تابعة لبعضها البعض، وكل مرحلة تستدعي شروطا تتوفر في كل منها، كما أن هذه الشروط تتنوع وتتعدد فمنها ما هو بيولوجي يتعلق بالكائن الحي، وما هو طبيعي متعلق

[1] Calvin Miller-Sylvia Ritcher, Agriculture Fund for Developing Contries, Economic and socil development paper or food and agriculture Organistion of the united Nation -Rome 2010. P12.

[2] بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2015، ص26.

بالوسط الجغرافي أو ما هو متعلق باختيار الوقت المناسب...الخ ولذا تكون فترة الإنتظار طويلة في الفلاحة بسب هذه الموسمية إلى تعطيل العملية الإنتاجية، حيث تطول مدة الإنتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج، وذلك لأن دورة الإنتاج الفلاحي طويلة بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها تخضع بصورة مباشرة لسيطرة الإنسان.[1]

ثانيا: مقومات الاستثمار الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي احد اهم القطاعات الاستراتيجة في الجزائر ، نظرا لما يمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية تجعله احد الركائز الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل اهم هذه المقومات فيما يلي: [2]

1. الاراضي الصالحة للزراعة واليد العاملة

تعد الاراضي الطبيعية الصالحة للزراعة عاملا رئيسيا حيث تشكل ما نسبته 7.8% من المساحة الكلية، اي ما يعادل 2381741هكتارا، وتقدر المساحة المستغلة فعليا ب 16.5مليون هكتار. وتمثل هذه الاراضي مصدرا مهما للإنتاج الغذائي، الى جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية.

2. اختيار الموقع المناسب للمشاريع الزراعية

يعتبر تحديد الموقع من ابرز متطلبات الاستثمار الزراعي، خاصة من ناحية توفر البنية التحتية الاساسية من طرق ومياه وكهرباء غيرها من المرافق التي تساهم في انجاز النشاط الزراعي.

3. توفير مصادر الثروة الحيوانية[3]

تعد الثروة الحيوانية عنصرا داعما للاستثمار الزراعي، حيث تسمح بتكامل الانتاج وتوسيع دائرة النشاطات الفلاحية.

---

[1] عائشة بوثلجة، مرجع سابق الذكر، ص 09.

[2] د/ عيادة فريدة، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر–واقع وافاق–المجلة الجزائرية للعلوم القانون، السياسة والاقتصاد– المجلد 57، العدد4، السنة 2020، ص 360.

[3] د/عيادة، نفس مرجع سابق، ص 360.

4. تحديد التقنية الزراعية المناسبة

يساهم استخدام التقنيات الحديثة في رفع مردودية الانتاج وتحقيق الاهداف المنشودة من الاستثمار الزراعي.

5. تحديد نوعية الانتاج الزراعي

تعد دراسة نوعية الانتاج الزراعي ضرورية لتوجيه الاستثمار وفق الاولويات الاقتصادية للدولة.

6. التمويل الزراعي

يشكل تمويل المشاريع الزراعية أحد أبرز التحديات التي تعيق تطور الاستثمار في هذا المجال.

7. التسويق الزراعي

يعتبر التسويق من اهم حلقات الانتاج الزراعي، ويواجه المنتجون صعوبات عدة بسبب تقلبات الاسعار وظروف السوق.

8. التصنيع الزراعي

لان توفر هذه الامكانيات سوف تحفز على الانتاج الزراعي

ثالثا: دوافع الاستثمار الزراعي ومحدداته الاقتصادية

يهدف الاستثمار الزراعي الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، من بينها توفير الغذاء للسكان وتحقيق الامن الغذائي.

رغم تعدد دوافع الاستثمار، الا ان العوامل الاقتصادية تؤدي اساسيا في تعزيز هذا النوع من الاستثمار، حيث يتم تصنفيها وتوضيحها كما يلي:

1. دوافع الاستثمار الزراعي

تختلف دوافع الاستثمار الزراعي حسب الاهداف المرجو تحقيقها، وتشمل ما يلي:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي
- زيادة فرص التوظيفي والعمل

- تحقيق الامن الغذائي
- دعم الصناعات المحلية من خلال توفير المواد الاولية
- تحديث وتطوير القطاع الزراعي
- تنمية حجم الصادرات الزراعية

2. المحددات الاقتصادية للاستثمار الزراعي

تشمل المحددات الاقتصادية للاستثمار الزراعي مختلف مراحل الانتاجية من انتاج، تسعير، تسويق، تصنيع، وتصدير، وتتمثل في: [1]

- **سياسات الانتاج:** يتم توجيه الاستثمارات بشكل اساسي نحو المحاصيل ذات العائد المرتفع.
- **سياسات التسعير:** يتميز القطاع الزراعي بتقلبات موسمية في الانتاج، مما يؤدي الى اختلافات في السياسات التسعيرية بناء على درجة تدخل الدولة في تحديد الاسعار.
- **سياسات التسويق:** تشمل تحديد نوعية وشكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها وترويجها وتسعيرها المناسب.[2]
- **سياسات التصنيع:** تهدف هذه السياسات التصنيعية في المجال الزراعي الى انشاء صناعات زراعية في مجالات السلع الغذائية والتحويلية.
- **سياسات التصدير:** تواجه الدول النامية عدة معوقات في الاسواق العالمية تعرقل تصدير منتجاتها من الموارد الاولية الزراعية. ولتغلب على هذه التحديات، يتعين على هذه الدول العمل على رفع قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الفلاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر كلية العلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير، 2011-2012، ص 95.

[2] رانك ايليس، السياسات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة ابراهيم يحي الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا1997، ص113.

تعد لاستثمارات الفلاحية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، خصوصا في الدول ذات الطابع الزراعي. ويمكن تلخيص أهمية هذه الاستثمارات في النقاط التالية [1]:

تحقيق الأمن الغذائي: الاستثمارات الفلاحية ترفع من إنتاجية القطاع الزراعي، مما يضمن وفرة المنتجات الغذائية ويقلل من الاعتماد على الاستيراد.

خلق فرص عمل: الزراعة تتطلب يدا عاملة كافية، وبالتالي فإن تطويرها يساهم في تقليص معدلات البطالة، خاصة في المناطق الريفية.

تحقيق التنمية الريفية: تحسين البنية التحتية الزراعية ينعكس إيجابا على القرى والمناطق النائية، ويحسن ظروف العيش فيها.

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: في كثير من الدول، يمثل القطاع الفلاحي نسبة مهمة من الناتج المحلي، والاستثمار فيه يعزز النمو الاقتصادي العام.

تشجيع الصناعات التحويلية: الزراعة تزود الصناعات بالغذاء والمواد الخام، مثل صناعة الأغذية، النسيج، الزيوت، وغيرها.

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن،2008.

https://www.worldbank.org/en/topic/agricultur

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي

تمثل البنوك أحد الركائز الأساسية في تمويل القطاع الفلاحي، حيث تساهم بشكل كبير في دعم النشاط الزراعي من خلال تقديم القروض والمساعدات المالية للمزارعين والمستثمرين في هذا القطاع من خلال توفير التمويل اللازم لشراء المعدات الزراعية، تحسين الأراضي، وتطوير التقنيات الحديثة، تساعد البنوك في تعزيز الإنتاجية الزراعية وزيادة دخل الفلاحين. كما أن القروض الموجهة للمشاريع الفلاحية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتنمية المناطق الريفية، مما يساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية بالتالي، فإن البنوك تساهم في تحقيق التوازن بين استدامة القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي الشامل.

المطلب الاول: آليات التمويل البنكي لقطاع الفلاحة

اولا: تعريف التمويل الفلاحي

هو كيفية الحصول على راس مال الاستخدام في القطاع الفلاحي فهو يبحث في الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي يحتاجه الفلاح وفي الاستعمالات المثلى لراس المال في الانتاج الفلاحي وعبارة راس المال هنا لدلالة على القيمة النقدية لما تحويه الفلاحة او القطاع الفلاحي من ارض ومباني وآلات وحيوانات، ويهتم التمويل الفلاحي ايضا بدراسة المؤسسة المالية التي بواسطتها يمكن جعل راس المال والعمل وحتى الارض متيسرة للفلاحة. ويعرف كذلك على انه يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال اراضيهم وكذلك استصلاح الاراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على استخدام انواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها، تدعيم الري لاستغلال الاراضي في أكثر من دورة انتاجية خلال السنة.[1]

[1] العربي مريم وناسوا سارة، إنعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار (من منظور موظفي الوكالة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد أدرار، 2016/2017، ص 12.

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن اعتبار القرض الفلاحي نوعا من القروض المصممة خصيصا لتلبية احتياجات الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي. وتعد القروض الفلاحية أداة مالية مهمة تساعد المزارعين على تمويل أنشطة الزراعية، وتساهم في توسيع عملياتهم وتطوير مزارعهم.

ثانيا: آليات تمويل الفلاحي

يعتبر التمويل البنكي أداة أساسية لدعم وتطوير القطاع الفلاحي، حيث يساهم في مساعدة الفلاحين وتزويدهم بالأموال اللازمة، خاصة من خلال القروض البنكية ووكالات وصناديق الدعم الوطني.

1.حسب القروض الفلاحية

- **القرض الايجاري**

يعتبر القروض الايجاري من اهم الاساليب التمويلية المستحدثة خاصه مع تزايد الاهتمام بتجديد الآلات وتطويرها ويشمل القروض الايجابي للأجهزة الصغيرة وكذلك المعدات والآلات الضخمة.

- **القرض الرفيق**

قامت الدولة لأطلاق قرض رفيق بتاريخ 2008/7/24 لمساعدة الفلاحين على حل مشاكلهم حيث يعتمد هذا القرض اساسا على توفير المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح كبناء مستثمرة فلاحية او تهيئة الارض وشراء الأدوية..... الخ.[1]

- **التمويل الفلاحي عن طريق قرض التحدي**

يعتبر قرض التحدي موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا يمنح من اجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية القائمة على الأراضي الفلاحية غير مستغلة التابعة للملكية الخاصة او الاملاك الخاصة بالدولة ومنه هذا القرض مخصص لجمع المشاريع الاستثمارية الموافقة عليها في إطار

[1]حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكر لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر 2020، ص 47/43.

برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لا سيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وقد يكون طويل او متوسط المدى.[1]

2. **عن طريق الوكالات والصناديق**

أنشأت الدولة العديد من وكالات وصناديق موجهة للشباب لبعث المشاريع في مختلف المجالات الخاصة في القطاع الفلاحي التي تراهن عليه الحكومة للخروج من تبعية المحروقات أهمها:

- **التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر ANGEM**

انشئت الوكالة عن طريق الوكالة الوطنية الطرد الموسيقى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 41 المؤرخ في 22-01-2004 وباشرت نشاطها خلال شهر اكتوبر، ان الوكالة الوطنية لتسيير قرض مصغر منوط بها كما يدل اسمها على ذلك لتوفير قروض مصغرة هادفة لتطوير القدرات الفردية للأشخاص لغرض التكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء مشاريعهم الخاصة.[2]

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

هي عبارة عن هيئة عمومية انشات في عام 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي 96 مكلفة بالتشجيع والدعم والمرافقة على انشاء المؤسسة هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19 إلى 35 سنة والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات يضمن الجهاز عملية المرافقة التي تضمن خلق وتوسيع المؤسسة يعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الاجمالية 10 ملايين دينار.[3]

---

[1] صفية حميدة قمداني، العربي قويني، دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر المجلد 05 العدد01، الجزائر،2021، ص296.

[2] احمد دوس همين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد01، 2010، ص 210.

[3] وسفي رشيد وبن حراة حياة، التحالف بين العلاقات التجارية كاستراتيجية لدخول الاسواق جديدة وأداة التموقع، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، العدد2012،11 ص 192.

المطلب الثاني: شروط نجاح التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

من أجل أن تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجحة يجب أن يراعي الأسباب التالية:

- على البنوك أن يكون أهدافها منسجمة ومتجاوبة مع أهداف التنمية الاقتصادية بصورة عامه وأهداف التنمية الفلاحية بصوره خاصة.
- تلتمس حاجيات المزارعين وتقدم لهم التمويل اللازم لمشاريعهم الفلاحية المختلفة بأقل تكلفة ممكنة.
- تكون إجراءات منح القروض سهلة وواضحة ومرنة وتسعى لتحقيق خدمة المزارع والرقي والمجتمع.[1]
- تحديد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة بحيث يجب فيها مراعاة احتياجات مختلف المناطق.
- القدرة على القيام وتنفيذ المهام بكفاءة خاصة بالنسبة للصغار المزارعين.
- وضع خطط خاصة لعملية الاقتراض من طرف المؤسسات حتى يستطيع جميع المزارعين حتى الصغار منهم الاستفادة من هذه القروض وفي الوقت الذي تطلب فيه دون أي عراقيل حتى يتمكن الجميع من استخدام القروض في الوقت المناسب.[2]

[1] عباسي حسينة، حوكمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك البدر وكالة الجامعة، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة الجزائر 2015، ص41.

[2] على محمود فارس، أسس الاقراض الزراعي والتمويل التعاوني جامعة عمر المختار، دار البيضاء للنشر، 2005، ص 77.

المبحث الثالث: أساسيات عامة عن التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية محركا أساسيا لتحقيق الازدهار والرخاء في مختلف المجتمعات، حيث تسعى إلى استغلال الموارد المتاحة وتعزيز القدرات الذاتية لتحسين جودة حياة السكان، وفي هذا السياق يبرز القطاع الفلاحي كركيزة حيوية ومكون أساسي للعديد من الاقتصادات المحلية، خاصة في الدول النامية. إن العلاقة بين التنمية المحلية والقطاع الفلاحي علاقة وثيقة ومتداخلة، حيث يمكن لتطوير القطاع الفلاحي أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة، سواء من خلال توفير فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي، أو تنويع مصادر الدخل، ويهدف هذا المبحث إلى استكشاف هذه العلاقة بعمق.

المطلب الأول: أساسيات عامة حول التنمية المحلية

اولا: نشأة وتعريف وخصائص التنمية المحلية

1. نشأة التنمية المحلية :

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثير من خبراء التنمية أن مفهوم تنمية مجتمع المحلي من الممكن أن يعود بأصوله الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده، في إشارة منهم إلى مجموعة من البرامج والجهود التي بذلتها مختلف الحكومات وهيئات التوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو على مستوى المستعمرات البريطانية المستقلة مبكرا، والتي استهدفت جميعها الارتقاء بمستوياتها الاقتصادية الراكدة في المجتمعات المحلية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية.[1]

غير أن الاستخدام الاول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود الى سنة 1944، ذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة، وفي هذا السياق تطرق المؤتمر

[1] قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000، ص20.

الصيفي الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية كامبربدج (Cambridge) في انجلترا عام 1954 لمناقشة موضوع التنمية وأوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي.[1]

غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهيأ ظروفه في الحقيقة إلا في مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار وتحصلت على استقلالها حوالي منتصف الخمسينيات، ومن هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تتبنى فكرة التنمية الحلمية كسياسة قومية وبرنامج قوي الإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول وذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين.[2]

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية وفعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الامم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، وفي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي واجتماعي بهيئة الامم المتحدة أو الاعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية لمجتمع المحلي. من جهة أخرى فقد تحول اهتمام تنمية المجتمع المحلي ليشمل المناطق الحضرية، حيث تضمن تقرير امم المتحدة سنة 1957 الوضع الاجتماعي في العامل من خلال التطرق لمشاكل التحضر، وبالتالي فقد أضحت تنمية المجتمعات المحلية تهتم بالمناطق الحضرية فضلا عن المناطق الريفية، ومع مرور الوقت توصل الى ضرورة توسعة هدف التنمية، من هنا تقتصر فقط على زيادة الانتاج، لتشمل بعد ذلك التوزيع العادل لعائدات التنمية على مختلف طبقات المجتمع، والعمل على معالجة مختلف المشاكل والاحتياجات الحقيقية التي تعترض أفراد هذا المجتمع، وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1961 عن الوضع الاجتماعي في العالم، تم الاشارة بشكل خاص الى مشكلة التوازن بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، ليبرز ضرورة اهتمام تنمية المجتمعات المحلية بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.[3]

---

[1] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص20.

[2] قوت القلوب محمد فريد، المصدر سبق ذكره، ص162.

[3] محمد بهجت جاد الله كشك، تنظيما لمجتمع من المساعدة الى الدفاع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 257-258.

وفي سنة 1963 تم مناقشة علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط والاستراتيجيات المختلفة لبرامج التنمية المحلية، لتتوصل هيئة الأمم المتحدة سنة 1967 لحقيقة مفادها ضرورة تجنب فرض الخطط من الاعلى واستخدام تنمية المجتمع المحلي كمجرد وسيلة لتنفيذ البرامج التي تخطط لها السلطات العليا، وبالتالي فإن هذا الاهتمام الكبير الذي حظيت به التنمية المحلية من طرف مختلف الهيئات والخبراء والباحثين المتخصصين، جعلها تشهد تطورا أو تحسنا واضحا وتحقق انتشارا واسعا في مختلف أرجاء المعمورة، من خلال العمل على اكتشاف مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجهها، ومحاولة إيجاد الحلول والسبل التي تضمن تجسيد هذه التنمية واستدامتها، والوصول إلى تحقيق التكامل بينها وبين القومية.[1]

2. تعريف التنمية المحلية:

للتنمية المحلية عدة تعارفي نذكر منها:

التعريف الاول: "هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"، و" هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي، وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة."[2]

التعريف الثاني: تعرف على أنها "عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوي المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية

[1] وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، ط01، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ص46.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي للتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 13.

المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل الى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول الى أعلى مستويات الرفاهية لتلك المجتمعات[1]"

التعريف الثالث: "هي العملية التي تتضافر فيها جهود الاهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الاسهام كاملا في التقدم القومي."[2]

التعريف الرابع: "هي حركة تهدف إلى تحسين الاحوال المعيشية للمجتمع في مجمله، على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[3]".

وبناءا على ما سبق من تعاريف يمكن صياغة تعريف شامل للتنمية المحلية:

التنمية المحلية: هي منهج عملي حديث يركز على إحداث تحسينات اجتماعية واقتصادية مستدامة في نطاق مجتمعي محدد، تعتمد على التنسيق الشامل والتعاون الفعال بين أفراد المجتمع لتلبية احتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم، مع السعي نحو بناء مجتمع متوازن ومتلاحم.

3. خصائص التنمية المحلية

تتمثل في توضيح بعض السمات الاساسية:[4]

- تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشكلاته في جوانب الحياة كافة لأحداث التغيير الاجتماعي.

---

[1] بلال مشعلي، صالح محرز، الدور التنموي للجماعات المحلية وعوائق تحقيقها للتنمية المحلية المستدامة، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45 قالمة، يومي 6 و7 نوفمبر، 2018، ص 6.

[2] سامي محمد جابر واخرون، علم اجتماع المجمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص15.

[3] رشيد احمد عبد المطلب، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الاسكندرية2002، ص 19.

[4] حميد عبد الغني سيف المخلافي، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، رسالة ماجستير، العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، اليمن 2000، ص8-9.

- تهتم بكل الأهداف المتصلة بالعملية وبالإنجازات الملموسة اي السعي لتحقيق اهداف ملموسة.
- تسعى الى تقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.
- تتضمن عادات مساعدة فنية من جانب الهيئات الحكومية.
- تستمر جهودها لفترة زمنية طويلة وهي ليست مشروعات مؤقتة او محددة بغرض معين.
- يكون اتخاذ قرارات التنمية المحلية على اساس الاجماع والاتفاق أكثر منها على اساس الانشقاق او انقسام الرأي.
- شاملة تهدف الى الارتفاع بمستوى ابناء المحليات بمختلف جوانب الحياة.

ثانيا: أهمية وأهداف التنمية المحلية

1. أهمية التنمية المحلية:

للتنمية المحلية اهمية جد بالغة بالنسبة للمجتمع وافراده يمكن بجازها فيما يلي:[1]

- يشعر الافراد في ظل التنمية المحلية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث ان الرعاية تساهم في تحقيق اهداف المجتمع او الدولة وهي تؤكد للأفراد الشعور بالوجدان الجماعي، لان الدولة كيانها الحقيقي إذا ارتبط مواطنها بوعي جماعي وحساسية جماعية واكتسبوا قسطا من التحرر، بحيث لم تعد وظيفة الدولة تقتصر على ضمان الامن فقط بل تمتد لتحقيق الرفاهية والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم، والسمو بالمبادئ والقيم الانسانية.
- تظهر اهمية التنمية المحلية في تحقيق وتامين المجتمع وضمان استقراره وتحقيق وحدته المادية والمعنوية وعدم جنوحه الى الانحراف او الاتجاه نحو المبادئ الصادمة التي من شانها ان تشيع الفرق بين افراده.
- ان سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان الا على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الافراد وتوحد بين افكارهم ومشاريعهم وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم، وهو ما تسعى التنمية المحلية لتحقيقه في المقام الاول.

[1] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر، عمان، 2009، ص146-147.

- تعتبر التنمية المحلية عاملا من عوامل تحقيق الارتفاع بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين افراد الدولة الواحدة.

2. اهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية تحقيق جملة من الاهداف والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- نقل المجتمع المحلي من الحالة التقليدية الى الحداثة من خلال الرقي بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعلمية للمجتمعات المحلية.
- بناء مجتمع محلي فاعل من خلال زيادة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية.
- تنمية القدرات والقيادات المحلية لتكون أكثر قدرة على الاسهام في تنمية المجتمع ككل.
- زيادة الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمجتمع اتجاه المشروعات التنموية المحلية في مختلف المجالات التي يساهمون في تنفيذها.
- تطوير الانسان المحلي في مساهمته في مشاريع التنمية باعتباره العنصر الأول في التركيبة الوطنية.
- الربط بين المواطن المحلي والشخصية المحلية.
- خلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من اجل تسخير الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني.
- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعينة وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.[2]
- ادخال واستعمال التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الانتاجية والخدمية.[3]
- محاربة الفقر والقضاء على الفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وادماجها في المجتمع.[1]

---

[1] أسماء خليل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، 2015-2016، ص 99.

[2] نائل عبد الحافظ العولمة، ادارة التنمية (الاسس- النظريات- التطبيقات العلمية)، دار زهران للنشر، ط1، عمان، ص 156.

[3] احمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 40، 2009، ص40.

- القضاء على البناء غير اللائق (الفوضوي)، عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجهة للفئات الضعيفة.[2]

ثالثا: مبادئ وركائز التنمية المحلية

1.مبادئ التنمية المحلية

تعد المبادئ الأساسية بمثابة حجر الزاوية لعملية التنمية المجتمعية الشاملة، فغياب هذه المبادئ أو إهمال بعضها يفقد جهود التنمية جوهرها وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة، إن التنمية المجتمعية الحقيقية هي مسار متكامل ومتوازن ومنسق، يشرك المواطنين بشكل كامل منذ البداية وحتى النهاية، وبدون الالتزام بهذه المبادئ، يصبح النهج التنموي قاصرا وعاجزا عن إحداث تغيير حقيقي ومستدام في المجتمع. ومن اهم هذه المبادئ:[3]

أ. **مبدأ الشمول:** يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني كذلك شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافي والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقا للعدالة وتكافئ الفرص وارضاء المواطنين.

ب. **مبدأ التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، مثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر مقارنة بغيرها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الانتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

ت. **مبدأ التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن اجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية او العكس حيث توجه علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل

---

[1]علي عدنان حاج، المصادر التنموية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 7/6 نوفمبر،2018، ص7.

[2]المرجع نفسه، ص 7.

[3]عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص6.

بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ماهي الا احداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازيا في كلا الجانبين ماد وغير ماد.[1]

ث. مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ الى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافرت جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لان ذلك يؤدي الى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل جهود كثيرة لأحداث مبدأ التنسيق بهدف تفاد هذه النقائص والتقليل من آثارها.[2]

2. ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتلخص أهمها فيما يلي:

أ. تدخل الدولة: وذلك من خلال اعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا، باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن ارادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي الاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:[3]

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من امكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.
- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.
- الدولة لديها المقدرة والاحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الاقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الاستراتيجية للمجتمع.

---

[1] محمد سليماني، علي بايزيد، أهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد03، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، جوان 2015، ص 172.

[2] المرجع نفسه، ص 173.

[3] سعد طه علام، التخطيط مع السوق، الطبعة01، دار الفرقد للطباعة والنشر، سوريا، 2005، ص42.

- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الى وجهة لأكثر احتياجات في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.
- تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الانشاء او التحويل.

ب. **التخطيط:** يمثل التخطيط منهجا علميا وليس مجرد إجراء روتيني، بل يمثل أداة حيوية ومنهجا عمليا فعالا يطبق على مختلف المستويات لتحقيق الأهداف بكفاءة عالية، وهو في جوهره عملية تغيير اجتماعي تسعى إلى استثمار وتوجيه طاقات المجتمع نحو تحقيق تحولات إيجابية، متجاوزا بذلك أي قيود سياسية أو اقتصادية مفروضة. يعتمد التخطيط على عملية تشاركية فاعلة تجمع بين القادة، المواطنين، والخبراء في اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى دراسة الحقائق والقيم المجتمعية، وتوجه الجهود نحو تحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة الأصعدة، ليصبح بذلك وسيلة فاعلة لتحقيق التغيير المنشود والأهداف التنموية المستدامة.[1]

ت. **اللامركزية:** تعد سياسة اللامركزية من الأسس الجوهرية التي تقوم عليها عملية التنمية المحلية الناجحة، فهي الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة على المستويين الإقليمي والجهوي. إن اختيار اللامركزية كأسلوب عمل وتنظيم يأتي كرد فعل على التحديات التي قد تخلقها المركزية، حيث يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الانتماء والدافعية على المستوى المحلي، وفقدان الصلة المباشرة بالاحتياجات والأولويات الحقيقية للمجتمعات المحلية والإقليمية. في المقابل، تسعى اللامركزية إلى تحقيق توافق حقيقي بين القرارات المتخذة مركزيا والاحتياجات الفعلية للمحليات، كما تساهم في تخفيف العبء عن كامل المواطنين والمسؤولين المحليين من خلال منحهم صلاحيات أوسع في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع التي تلامس حياتهم اليومية بشكل مباشر، مما يجعلها خيارا استراتيجيا لضمان تنمية محلية أكثر فعالية واستدامة.[2]

[1] موسى خميس، مدخل الى التخطيط، دار الشروق للنشر، الاردن، 1999، ص13.

[2] عماد صلاح الدين، مدخل الى التخطيط، دار الشيخ داود، الفساد والاصلاح، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2003، ص17.

ث. **المشاركة الشعبية:** تتجاوز عملية التنمية المحلية في الدول النامية حدودا متهاوية سعيا للارتقاء بالمجتمعات، وذلك من خلال إثارة الوعي بأفضل المستويات الممكنة. يتحقق هذا الهدف عبر تنفيذ برامج تهدف إلى النهوض بالمواطنين، وتدريبهم على استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج وتجاوز الأساليب التقليدية، بالإضافة إلى إقناعهم بالاحتياجات الجديدة وتوعيتهم بالشكل الحقيقي للمشكلات التي تواجههم. تسعى هذه الجهود إلى تعويد الأفراد على أنماط جديدة من العادات الاجتماعية والاقتصادية، مثل ترشيد الاستهلاك وتنمية ثقافة الادخار. ومع ذلك، يمثل ضعف استجابة هذه المجتمعات وعدم مشاركة أفراد المجتمع المحلي بشكل كاف مع السلطات العامة في برامجها تحديا حقيقيا يواجه التنمية المحلية في الدول النامية.[1]

ج. **الاسراع في الوصول الى النتائج:** يهدف تضمين برامج التنمية المحلية لخدمات ذات نتائج سريعة إلى تحقيق أثر ملموس وفوري على حياة السكان، مثل توفير الخدمات الأساسية. فعند البدء في التخطيط التنموي، وفي حال حدوث أي تأخير، يجب على المخطط أن يركز على إدراج مشاريع إنتاجية ضمن خطته الإنمائية، مع ضرورة اختيار المشاريع ذات العائد السريع والتكلفة المنخفضة قدر الإمكان، والتي تلبي في الوقت نفسه حاجة قائمة وملحة لدى المجتمع. إن الهدف الأساسي من إقامة مثل هذه المشاريع هو كسب ثقة أفراد المجتمع وإشعارهم بوجود منفعة أو فائدة ملموسة تعود عليهم وعلى مجتمعهم كنتيجة مباشرة لتلك البرامج. لذا، تعتبر الثقة مطلبا جوهريا وضروريا لفعالية برامج التنمية المحلية.[2]

ح. **تكامل مشاريع الخدمات:** من الركائز الأساسية لنجاح التنمية المحلية تحقيق التكامل بين المشاريع الخدمية المختلفة داخل المجتمع. يقتضي ذلك وجود نوع من التنسيق الفعال يضمن

[1] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في اطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص21.

[2] وسيلة السبتي، مرجع سبق ذكره، ص51.

عدم وجود ازدواجية أو تناقض في تقديم الخدمات، بحيث لا نجد خدمات مكررة أو متعارضة فيما بينها، بل تعمل جميعها بتناغم لخدمة المجتمع بشكل شامل ومتكامل.[1]

خ. **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:** يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من الأساليب الحضرية الهامة في إحداث التغيير المطلوب. سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، فإن استخدام موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده يكون أسهل في التعامل. كما أن المسير المحلي، الذي يعتبر مصدرا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية، يكون أكثر فعالية في توجيه الموارد المحلية. على عكس المسير الذي يعتمد على موارد غير مألوفة، فإن المسير المحلي يكون أكثر قدرة على إحداث التغيير في أفراد مجتمعه المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على الموارد المحلية يحقق عائدا يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع وتوفير مجالات وظيفية أوسع لأفراد المجتمع.[2]

المطلب الثاني: نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية

1. نماذج التنمية المحلية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية المحلية اهم ثلاثة النماذج رئيسية هي:

أ. **النموذج التكاملي:** يمثل هذا النموذج برامج شاملة تنطلق على المستوى الوطني لتشمل كافة القطاعات والمناطق الجغرافية المتنوعة (ريفية، حضرية، صحراوية). يهدف النموذج التكاملي إلى تحقيق التوازن الإنمائي على المستويين الجغرافي والقطاعي. كما يقوم على أساس التعاون والتنسيق بين الجهود الشعبية والمبادرات الحكومية المخطط لها، بالإضافة إلى إحداث وحدات تنظيمية وإدارية جديدة داخل المجتمعات المحلية. الغرض من ذلك هو

[1] وهاب نعمون، سمية سريدي، مكتبة الولاية والبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مدخل مقدمة للملقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة08ماي45قالمة، 9-10-سبتمبر2014، ص546.

[2] المرجع نفسه، ص 546.

توفير مؤسسات تنمية محلية يشرف عليها جهاز مركزي مستقل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية المختلفة.[1]

ب. **النموذج التكيفي:** يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق (التكاملي) في كون برامجه تنبثق من المستوى المركزي. ومع ذلك، يكمن الاختلاف بينهما في أن النموذج التكيفي يركز بشكل أساسي على عمليات تنمية المجتمع المحلي، معتمدا على الاستثارة والجهود الذاتية للمجتمع. ولهذا السبب، قد يطلق على هذا النموذج اسم "الشعبي"، لأنه لا يتطلب إحداث تنظيمات جديدة كما هو الحال في النموذج التكاملي. فقد تبين أن النموذج التكاملي، ببرامجه الشاملة وتنسيقه المركزي، كان أكثر قدرة على تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن قدرته على حشد الموارد وتوجيهها بشكل استراتيجي، بالإضافة إلى إمكانية إحداث مؤسسات تنموية متخصصة، جعله الخيار الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة على المستوى الوطني.[2]

ت. **نموذج المشروع:** ينبثق هذا النموذج من تطبيق برامج ذات أهداف خاصة تركز على منطقة جغرافية محددة تتوفر فيها ظروف معينة. ويتفق هذا النموذج مع النموذجين السابقين (التكاملي والتكيفي) في كونه نموذجا ذو أغراض متعددة. يكمن الاختلاف بين هذا النموذج والنموذج التكاملي في النطاق الجغرافي للتطبيق. فبينما يرى البعض أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل، فإن النموذج ذو التركيز الخاص يطبق في منطقة جغرافية بعينها. ومع ذلك، يرى المهتمون بقضايا التنمية أنه يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي يطبق على المستوى الوطني لاختبار فعاليته في مناطق تجريبية محددة.[3]

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص 26-27.

[3] وسيلة السبتي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

لقد اختلفت النماذج المتبعة لتحقيق التنمية المحلية، وحتى العنصر الأساسي الذي يجب التركيز عليه فيها. فالاختيار المناسب للنموذج يمثل خصوصية لكل مجتمع واحتياجاته، ولا يقتصر الأمر على الجوانب المادية والمالية فحسب، بل يشمل أيضا الإمكانيات البشرية المتاحة. وعليه، لا يمكن اعتماد نموذج محدد وثابت لجميع المجتمعات.

2.استراتيجيات التنمية المحلية:

تستلزم استراتيجيات التنمية المحلية تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة، بالإضافة إلى فهم دقيق لطبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي ككل وأنواع العلاقات المتداخلة فيه. هذا التصور الشامل ضروري لأنه لا يمكن تحقيق تنمية محلية بمعزل عن التنمية الوطنية، فهي جزء لا يتجزأ منها. وأي انفصال عن مبادئ وأهداف التنمية الوطنية سيؤدي حتما على المدى الطويل إلى تنمية غير متوازنة وتفاقم العديد من المشكلات. من أهم مرتكزات استراتيجيات التنمية المحلية[1]:

- مراعاة مبدأ التكامل بين كافة جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل، مع التوجيه المستمر والتدخل من الدولة. يضمن هذا التكامل تحقيق تناغم بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويؤكد على الدور الداعم والتنظيمي للدولة في هذه العملية.
- ضرورة أن تضع استراتيجية التنمية المحلية في اعتبارها مسألة الخصوصية المحلية (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية). يرجع ذلك إلى أن أفراد المجتمع المحلي هم الأكثر فهما لطبيعة بيئتهم المحلية، ومواردهم، وإمكانياتهم، فضلا عن دور الهيئات المحلية والحكومة في هذه العملية. إن تجاهل هذه الخصوصية قد يؤدي إلى تبني حلول غير ملائمة أو غير فعالة.
- الاستغلال الأمثل لكافة الموارد والإمكانيات المتاحة والمتوفرة في المحليات، مع الاعتماد على الذات كتوجه أساسي.
- توجيه المساعدات والإعانات الحكومية المقدمة من الدولة نحو إرساء قواعد التنمية المحلية وتلبية كافة الاحتياجات المطلوبة.

[1] سامي محمد جابر اخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

إن وضع هذه الاستراتيجيات وصياغة السياسات المختلفة يهدف في المقام الأول إلى تحقيق برامج ومشاريع التنمية المحلية في مختلف المجالات والميادين.

خلاصة الفصل الاول:

يظهر الإطار النظري الذي تم استكشافه في هذا الفصل الترابط الحيوي بين الاستثمار الفلاحي والتنمية المحلية، مؤكدا على أن الاستثمار الزراعي المدروس ليس مجرد أداة لتعزيز الإنتاج، بل هو محرك أساسي لتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة في الجزائر. تتطلب هذه التنمية رؤية استراتيجية متكاملة تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتعتمد على المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في تحديد أولوياتها وتحقيق أهدافها.

إن اختيار النموذج الأمثل للتنمية المحلية في السياق الجزائري يستوجب مراعاة الخصوصيات الإقليمية والمحلية، مع ضمان التكامل التام مع الأهداف الوطنية. وتبرز أهمية تبني رؤية علمية تستند إلى تحليل دقيق للواقع المحلي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتعزيز الاعتماد على الذات، وتوجيه الدعم الحكومي بكفاءة.

يجب أن تقوم العلاقة بين الاستثمار الفلاحي والتنمية المحلية على التكامل والشمولية، بحيث تساهم الاستثمارات الزراعية في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، وتعزيز قدراتها، وتحسين مستوى معيشتها، مع إشراك الفاعلين المحليين في مختلف مراحل المشاريع. علاوة على ذلك، يستلزم تحقيق تنمية محلية حقيقية تبني منظور مستدام للاستثمار الفلاحي، يراعي البعد البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

يؤكد هذا الفصل على أن تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة في الجزائر، وتعزيز مساهمة القطاع الفلاحي فيها، يتطلب تبني استراتيجيات واضحة ومتكاملة، وتنسيقا فعالا بين مختلف الجهات الفاعلة، ومشاركة مجتمعية واسعة، بهدف تحقيق تكامل استراتيجي حقيقي بين الاستثمار الفلاحي والتنمية المحلية لبناء مستقبل مستدام ومزدهر للبلاد.

الفصل الثاني

عوامل التنمية الفلاحية والمحلية بولاية تيارت

تعد التنمية الفلاحية والمحلية من الركائز الأساسية لتحقيق التوازن الجهوي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما في المناطق ذات الطابع الريفي كولاية تيارت. وتكتسي هذه الولاية أهمية خاصة في النسيج الفلاحي الوطني، نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية مؤهلة، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي يربط بين الهضاب العليا والغرب الجزائري.

في ظل التوجهات الوطنية نحو دعم الفلاحة كقطاع بديل للمحروقات، تبرز الحاجة إلى فهم العوامل التي تسهم في تطوير هذا القطاع محليا، سواء كانت طبيعية، اقتصادية، اجتماعية، أو مؤسسية. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل مختلف المحددات التي تؤثر في التنمية الفلاحية والمحلية بولاية تيارت، مع الوقوف على التحديات الراهنة والفرص المتاحة، في إطار رؤية شمولية تمكن من رسم سياسات تنموية فعالة ومستدامة. وانطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل تعرض الى:

المبحث الاول: البيانات العامة ونقاط القوة الفلاحية بالولاية.

المبحث الثاني: حجم الاستثمار الفلاحي بولاية تيارت.

المبحث الثالث: قنوات تمويل الاستثمار الفلاحي في الولاية.

المبحث الاول: البيانات العامة ونقاط القوة الفلاحية بولاية تيارت

يسلط هذا المبحث الضوء على المعطيات العامة لولاية تيارت باعتبارها الأساس لفهم واقعها الفلاحي، من خلال تحليل موقعها الجغرافي، مواردها الطبيعية، وتقاليدها الزراعية. كما يركز على نقاط القوة التي تجعل منها فاعلا واعدا في التنمية الفلاحية، بهدف بناء رؤية تنموية محلية فعالة تستند إلى تشخيص علمي دقيق.

المطلب الاول: الامكانيات الطبيعية والفلاحية والبشرية بولاية تيارت

التعريف بالولاية: تتميز ولاية تيارت بالطابع الفلاحي الرعوي وتتربع على محيط فلاحي واسع ويمثل 80 %من المساحة الاجمالية للولاية بمساحة صالحة للزراعة تقدر ب 688725 هكتار أي34% من المساحة الفلاحية الاجمالية. تمثل ولاية تيارت ما يعادل 10% من الانتاج الوطني للحبوب.

وعرفت الولاية خلال السنوات الأخيرة تنوعا حقيقيا في الانتاج الفلاحي والذي مكنها من الحصول على مرتبة مميزة في تمويل السوق الوطنية بالمنتوجات الفلاحية.

اولا: الامكانيات الطبيعية والفلاحية

تتمتع ولاية تيارت بإمكانيات طبيعية وفلاحية وبشرية معتبرة تجعل منها قطبا فلاحيا واعدا على المستوى الوطني. من الناحية الطبيعية، تزخر الولاية بتنوع بيئي ومناخي ملائم يمتد بين التل والهضاب العليا، مما يمنحها أراضي خصبة صالحة لمختلف الأنشطة الزراعية، إلى جانب توفرها على موارد مائية جوفية وسطحية معقولة. اما طابع الفلاحي رعوي بامتياز حيث تمثل المساحة الصالحة للزراعة 43%من المساحة الفلاحية الاجمالية والتي تهيمن عليها زراعة الحبوب باعتبارها النشاط الرئيسي في المنطقة. هذه الشعبة مكنت الولاية من احتلال الصدارة في الانتاج الوطني بإسهامها بما يقارب ب 10 %خلال موسم 2022/2021. ويمكن تقسيم الولاية الى ثلاثة مناطق جغرافية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2- 1: توزيع المساحة الزراعية حسب المناطق انتاج بولاية تيارت

المنطقة	المساحة	النسبة%	البلديات
المنطقة الأولى	156189	%23	رحوية، قرطوفة، مشرع صفا، تاقدمت، جيلالي بن عمار، وادي ليلي، دحموني، سيدي حسني، سبعين وملاكو
المنطقة الثانية	267752	%39	تيارت، عين بشقيف، مدروسة، سيدي بختي، مهدية، عين دزاريت، مغيلة، سبت، سيدي علي ملال، تيدي، فرندة، عين الحديد، تاخمارت، سوقر، توسنينة، سي عبد الغاني، عين كرمس، مدريسة، بوقرة، وحمادية.
المنطقة الثالثة	264784	%38	سيد عبد الرحمان، رصفة، مادنة، عين الذهب، شحيمة، نعيمة، فايجة، ناظورة، رشايقة، قصر الشلالة، سرغين، زمالة الامير عبد القادر

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

نظرا لأنظمة الانتاج المستعملة، ونظرا للقدرات الفلاحية التي تكتسبها ولاية تيارت، فان الولاية تعتبر ذات طابع رعوي فلاحي بامتياز والتي بدأت في التنوع في الانتاج خلال السنوات الاخيرة بادخال وتوسيع انتاج الخضروات وتنمية تربية الدواجن. وفق درجة الاهمية فيما يلي:

1. **الأراضي الفلاحية:** تعد ولاية تيارت من بين الولايات الجزائرية ذات الطابع الفلاحي المميز، حيث تحتل موقعا استراتيجيا ضمن الهضاب العليا الغربية، وتقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 20.050 كيلومتر مربع (أي ما يعادل حوالي 2.005 مليون هكتار) .وتشير الإحصائيات

الرسمية إلى أن المساحة الفلاحية تقدر بنحو 1.608 مليون هكتار، منها حوالي 707.622 هكتار تصنف كأراض صالحة للزراعة، أي ما يعادل نحو 44% من إجمالي الأراضي الفلاحية، بينما تتوزع المساحة المتبقية بين أراض رعوية، وغابية، وغير مستغلة بشكل مباشر في الزراعة. هذا التنوع في استعمالات الأراضي يجعل من تيارت ولاية فلاحية بامتياز، ويؤهلها لتكون من الولايات الرائدة في مجال الأمن الغذائي الوطني، خاصة مع توفرها على مناطق خصبة كسهل سرسو، وكثافة كبيرة في الثروة الحيوانية، لاسيما الأغنام.

الجدول رقم 2- 2: إحصائي مبسط يُوضح التصنيفات الرئيسية للمساحات الفلاحية في ولاية تيارت بناءا على المعطيات السابقة:

التصنيف	المساحة (بالهكتار)	النسبة
الاراضي الصالحة للزراعة	707.622	%44.0
الأراضي الرعوية وغير المزروعة	900.530	%56.0
مجموع الكلي للأراضي الفلاحية	1.608.152	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

يعرض الجدول الموالي اهم الانتاج الفلاحي للولاية تيارت السنة 2022

الجدول رقم 2- 3:الانتاج الفلاحي لولاية تيارت سنة 2022[1]

الشعب النباتية والحيواني	الانتاج (قنطار)
القمح الصلب	1368447
القمح اللين	173942

[1] بيانات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

الشعير	649838
الخرطال	15756
مجموع الحبوب	2207982
الاعلاف	1216200
البقوليات	3290
الخضروات	3022790
البطاطا	901320
البصل	1900000
الكروم	10400
انتاج الفواكه	97810
الزيتون	66500
اللحوم الحمراء	283790
اللحوم البيضاء	53700
الحليب (لتر)	86690000
البيض (وحدة)	7200000
العسل	600
الصوف	26490

- **الثروة الحيوانية لولاية تيارت سنة2022:**

عدد رؤوس الابقار: 39450 **منها الابقار الحلوب: 21700**

عدد رؤوس الاغنام: 2424580 **منها النعجات 1672960**

عدد رؤوس المعز: 140220 **منها العنزات 93950**

دجاج اللحم: 1168400

دجاج البيض: 90700

الديك الرومي:79000

- **شعبة الحبوب:**[1]

تمثل شعبة الحبوب النشاط الرئيسي للولاية حيث يتم سنويا زراعة ما يقارب 300 ألف هكتار من مختلف الأصناف.

كما عرفت هذه الشعبة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بفضل جهود الدولة بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة الاستيراد والمتمثلة في:

- برامج حملات التحسيس والدعم التقني لمرافقة الفلاحين طيلة الموسم الفلاحي.
- دعم الدولة لبرامج الري والمكننة الفلاحية.
- قرض الرفيق الموسمي وكذا قرض التحدي.

الصفة القانونية للمساحة الفلاحية المستعملة:

الجدول رقم 2- 4: المساحة الفلاحية المستعملة

اراضي خاصة باملاك الدولة	505286 هك	%73
اراضي خاصة	183439 هك	%27

2. الموارد المائية بولاية تيارت:

- تساقط الامطار تقدر نسبة تساقط الامطار في المنطقة الاولى ب 350ملم/السنة حيث يختلف مستوى التساقط حسب كل فصل ومن شهر لأخر، والمنطقة الثانية معدل التساقط يتراوح ما بين 200-300ملم/السنة والمنطقة الثالثة تتميز بندرة الأمطار.
- تعتمد الزراعة في ولاية تيارت ايضا على موارد مائية هامة، حيث تحتوي الولاية على 3 سدود بسعة 100 م3، و19سدا تاليا بسعة 12012000م3، مما يوفر دعما اضافيا للري والزراعة.[2]

[1] البيانات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

[2] دليل تيارت 2020/09/17، امكانات تيارت الفلاحية والحيوانية، https://dalil-tiaret.com/

ثانيا: الامكانات البشرية بولاية تيارت

يبلغ عدد سكان ولاية تيارت حوالي 900 ألف نسمة (حسب تقديرات حديثة). تتميز بوجود كثافة سكانية متوسطة، موزعة بين مناطق حضرية وأخرى ريفية.

تقسيما نسبيا للإمكانات البشرية في ولاية تيارت حسب المناطق الثلاثة (الحضرية، الفلاحية/السهبية، الجبلية/شبه المعزولة) بناءا على التوزيع السكاني، نوعية اليد العاملة، والمؤهلات التعليمية والمهنية. النسب التقديرية وتعتمد على الخصائص العامة لكل منطقة:

الجدول رقم 2- 5: التقسيم النسبي للامكانات البشرية لولاية تيارت

المنطقة	النسبة من سكان الولاية	نسبة اليد العاملة النشيطة	نسبة المؤهلين تعليميا او مهنيا
المناطق الحضرية	%45	%50	%60
المناطق الفلاحية/السهبية	%40	%40	%30
المناطق الجبلية شبه المعزولة	%15	%10	%10

المصدر: معلومات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

المطلب الثاني: رأس المال الفلاحي والتأطير والمرافقة الإدارية بولاية تيارت

اولا: رأس المال الفلاحي

تعتبر ولاية تيارت من أبرز الولايات الفلاحية في الجزائر، حيث تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني والمحلي.

المساهمة الاقتصادية[1]:

تساهم الفلاحة في ولاية تيارت بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، و 24% من الاقتصاد المحلي، بقيمة تقدر بـ 10مليار دينار جزائري.

المساحات الزراعية[2]:

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية في الولاية حوالي 1.6مليون هكتار، منها 707، 622 هكتار صالحة للزراعة.

الإنتاج الزراعي[3]:

تحتل الولاية المرتبة الأولى وطنياً في إنتاج الحبوب، بإنتاج بلغ 3.67 مليون قنطار كما تعد الأولى في إنتاج البصل، بإنتاج تجاوز 2مليون قنطار.

ثانيا: التأطير والمرافقة الادارية بالولاية

أ. المشاريع الاستثمارية:

تم إطلاق 40مشروعا في مجالات المذابح وغرف التبريد، منها 20مشروعا قيد الإنجاز، بهدف رفع طاقات التخزين وتشجيع الفلاحة العصرية.

ب. توزيع الأراضي:

تعمل الولاية على توزيع 12ألف هكتار من الأراضي الموجهة للاستثمار، من أصل 170ألف هكتار خضعت للدراسة، لدعم الفلاحة العصرية المنتجة.

ت. التكوين والمرافقة:

---

[1] الرائد يومية جزائرية إخبارية مستقلة تصدر عن: مؤسسة الرائد للإعلام والاتصال، نشر 11نوفمبر 2019. https://elraed.dz/143914

[2] دليل تيارت 2020/09/17، امكانات تيارت الفلاحية والحيوانية، https://dalil-tiaret.com/

[3] الرائد يومية جزائرية اخبارية مستقلة تصدر، مرجع سابق ذكره.

يتم توفير المرافقة في مجالات التمويل، وتوفير البذور والأعلاف، بالإضافة إلى منح تراخيص لحفر الابار بهدف توسيع الأراضي المسقية.

مشاريع نموذجية: محيط "الرشة" ببلدية الرشايقة[1]

- **المساحة والاستثمار:**

يمتد محيط "الرشة" على مساحة 490هكتارا، ويضم 94شابا مستثمرا في نشاطات زراعية متنوعة .

- **البنية التحتية:**

تم تجهيز المحيط بـ 6أبار ارتوازية، مرتبطة بأحواض كبيرة لتسهيل عملية السقي بطرق عصرية، بالإضافة إلى توصيله بشبكة الكهرباء ومسالك ريفية.

- **التوسع المستقبلي:**

يندرج هذا المحيط ضمن مشروع كبير يشمل مساحة 24ألف هكتار، بهدف الاستفادة من تجارب كبار المستثمرين الفلاحيين.

الثروة الحيوانية:

- **الإحصائيات:**

تضم ولاية تيارت أكثر من 2.5مليون رأس من الغنم، و 40ألف رأس من الأبقار، و 5ملايين دجاجة، بالإضافة إلى 229ألف رأس من الديك الرومي[2] .

- **إنتاج الحليب:**

يبلغ إنتاج الحليب في الولاية حوالي 230مليون لتر سنويا[3].

المبحث الثاني: حجم الاستثمار الفلاحي بولاية تيارت

[1] https://elmaghrebelawsat.dz/

[2] https://www.vitaminedz.com/ar

[3] https://www.marefa.org/

تعد ولاية تيارت من المناطق الفلاحية الرائدة في الجزائر، لما تتميز به من موارد طبيعية ومساحات زراعية واسعة. وقد ساهمت السياسات الوطنية الداعمة للاستثمار الفلاحي في تعزيز جاذبية المنطقة، مما أدى إلى توسع ملحوظ في حجم المشاريع الفلاحية خلال السنوات الأخيرة. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا العمل إلى دراسة واقع الاستثمار الفلاحي بالولاية، من حيث مصادره، بنيته، وتحدياته، ومدى إسهامه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الاول: المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية في الولاية

الجدول رقم 2- 6: توزيع الاراضي الفلاحية في الولاية

طبيعة المستثمرات	عدد المستثمرات	المساحة
الخواص	23996	325290
الامتياز الفلاحي	15229	137355
المزارع النموذجية	07	7598
المعاهد التقنية(ITGC-ITELV-ITAF)	03	700
المجموع	39225	688725

مصدر: معلومات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

1. تطور المنتوجات الأساسية:[1]

عرفت مختلف المنتوجات الفلاحية على مستوى ولاية تيارت تطورا هاما خلال العشرية الأخيرة وهذا بفضل إجراءات المرافقة ودعم الدولة الممنوحة للمنتجين الفلاحيين إضافة إلى القدرات التي تكتسيها الولايـة والتي تطلبت تجنيدا حقيقيا للاستغلال الأمثل والعقلانـي.

الحصول على اراضي فلاحية في اطار الاستثمار الفلاحي:

طبيقا لأحكام القانون رقم 08-16 الصادر في 03 أوت 2008 والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، وفي إطار المبادئ التوجيهية التي أرستها الحكومة من أجل إدراج الفلاحة في صميم سياستنا

[1]معلومات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

الاقتصادية بهدف دعم الانتقال إلى نموذج تنموي جديد وإعداد المستقبل للأجيال المقبلة ، باعتبار الفلاحة بذيل للمحروقات . تم منذ عام 2011 وضع آلية تسمح بالحصول على الأراضي الفلاحية، من خلال المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 المتعلق بإنشاء المستثمرات المخصصة للفلاحة وتربية المواشي، والتي تم تعديله واستكماله بمنشور وزاري مشترك رقم 1839 المؤرخ 14 ديسمبر 2017 المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

يعتبر المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 بتاريخ 2017/12/14 (وزارة الموارد المائية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة المالية، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية) المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، (تعديل المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011) بمثابة مراجعة للمنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 الذي يهدف إلى مايلي:

إنشاء شباك موحد لوضع الملفات، أي مديرية المصالح الفلاحية للولاية، المصادقة على المشاريع الاستثمارية المهيكلة ذات طابع ابتكاري وقيمة مضافة عالية ، من قبل اللجنة التوجيهية الولائية التي يرأسها الوالي، تعتبر هده اللجنة أداة مراقبة وتشاور ومرافقة من شأنها تطوير القطاع الفلاحي على مستوى الولايات، دون الخوض في إجراءات الدعوى للتعبير عن الاهتمام ، القيام بإعداد مسبق لقرار الجدارة أو الأهلية قبل عملية الامتياز من قبل اللجنة التوجيهية الولائية برئاسة الوالي؛ توسيع عضوية اللجنة التوجيهية الولائية لتشمل ممثلين آخرين ، مثل الوكالة الوطنية للموارد المائية وشركة توزيع الكهرباء والغاز ، من أجل ضمان التمكين التقني للمشاريع الاستثمارية المعنية ؛ إعادة تأهيل "وحدة التيسير" المنشأة بموجب المذكرة الوزارية رقم 66 المؤرخ 25 جانفي 2016 والتي تسمح بمعالجة الحالات الخاصة على مستوى الوزارة، قبل رفعها إلى اللجنة الولائية.

يهدف مشروع المنشور الوزاري المشترك إلى تكييف وتعديل نظام وإجراءات الحصول على الأراضي الفلاحية، المخصصة للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، مع

مراعاة المتطلبات الاقتصادية المتمثلة في تطوير وتنويع الإنتاج الوطني مع توفير فرص عمل في المناطق المستهدفة، خاصة في الهضاب العليا والجنوب للقيام بذلك ولضمان مراعاة المصالح والاهتمامات المذكورة أعلاه في المجال الفلاحي، تم تحديد فئتين من المشاريع الاستثمارية، وهما:

المشاريع الفلاحية المصغرة: يتم تنفيذها على قطع أرضية لا تزيد مساحتها عن 20 هكتار، مخصصة في تطوير الخضروات وأشجار الفاكهة ذات الإنتاج الفوري أو قصير المدى.

مشاريع الاستثمار الفلاحي الأخرى: وهي مشاريع تنفذ على مساحات أكبر، تكون ذات طابع ابتكاري وأهمية وطنية حيث يمكن تنفيذها بشكل فردي أو من خلال الشراكة.

في ولاية تيارت، تعد المستثمرات الفلاحية ركيزة أساسية في التنمية الزراعية، وتنقسم إلى نوعين رئيسيين وهما المستثمرات الجماعية والمستثمرات الفردية.

إليك نظرة مفصلة على كل منهما:

المستثمرات الفلاحية الجماعية[1]

تعرف المستثمرات الجماعية بأنها أراض فلاحية تدار بشكل جماعي، غالبا من قبل تعاونيات أو مجموعات فلاحية في ولاية تيارت، تعد هذه المستثمرات الأكبر من حيث المساحة، حيث يبلغ عددها 588 مستثمرة تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 48. 294.76 هكتارا.

تركز هذه المستثمرات على زراعة الحبوب، وتربية الماشية، وزراعة الأشجار المثمرة .وقد استفادت العديد منها من برامج الدعم الحكومي، مثل الربط بشبكة الكهرباء الريفية، حيث تم ربط 762 مستثمرة بالكهرباء، مما ساهم في تحسين الإنتاجية وتوفير فرص عمل في المناطق الريفية.

المستثمرات الفلاحية الفردية:

تشير المستثمرات الفردية إلى الأراضي الفلاحية التي تُدار من قبل أفراد أو عائلات .في تيارت، يبلغ عدد هذه المستثمرات 223.3 مستثمرة، وتغطي مساحة تقدر بـ 24.069.87 هكتارا .

تتنوع أنشطة هذه المستثمرات بين زراعة الحبوب، والخضروات، والأعلاف، بالإضافة إلى تربية المواشي والدواجن .على سبيل المثال، تضم إحدى المستثمرات الفردية في الولاية 34 هكتارا

[1] معلومات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

مخصصة للحبوب، و20 هكتارا للخضروات، و10 هكتارات للأعلاف، بالإضافة إلى حظائر لتربية الأغنام والأبقار والخيول .

تواجه بعض هذه المستثمرات تحديات تتعلق بالبنية التحتية، مثل نقص الكهرباء أو المياه، إلا أن السلطات تعمل على توفير الدعم اللازم، بما في ذلك الربط بشبكات الكهرباء وتسهيل الحصول على التراخيص لحفر الابار.

المطلب الثاني: تطور المستثمرات الفلاحية الخاصة وتطور مستثمرات المزارع النموذج في ولاية تيارت

أولا: المستثمرات الفلاحية الخاصة في ولاية تيارت[1]

- **الإنجازات:**

زيادة المساحات الزراعية المستغلة: بلغت المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية في ولاية تيارت حوالي 1. 608. 152 هكتار، منها 707. 622 هكتار صالحة للزراعة، مع مساحات مروية تصل إلى 35.000 هكتار، مما يسهم في تنوع الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية.

تنوع الإنتاج الزراعي :تشتهر تيارت بزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل، أبرزها الحبوب بإنتاج يصل إلى 3.671.700 قنطار، والخضروات بحوالي 7.959.334 قنطار، بما في ذلك البطاطس (1.469.312 قنطار) والبصل (2.060.000 قنطار) .دليل تيارت

- **تربية المواشي:** تضم الولاية 49.230 رأسا من الأبقار و2.300.756 رأسا من المواشي، بما في ذلك 1.677.000 رأس من الخراف 194.876رأسا من الماعز .
- **دعم الدولة:** ساهمت الحركية المتسارعة في المجال الفلاحي بولاية تيارت في فتح العديد من المناصب الدائمة وغير الدائمة، كما تم اقتراح 8 محيطات للاستثمار الفلاحي تقدر مساحتها بحوالي 52.000 هكتار موزعة بين فئة الشباب والاستثمار، بهدف توسيع الأراضي الفلاحية وزيادة الإنتاج.

[1] معلومات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

التحديات:

- **نقص في استخدام التقنيات الحديثة:** أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على ضرورة تعميم استخدام الوسائل التقنية الحديثة عبر مختلف المستثمرات الفلاحية الجماعية منها والفردية، مع التركيز على انعكاساتها على حجم ونوعية الإنتاجAPS .
- **الحاجة إلى دعم الدولة:** أثبت الفلاحون قدراتهم في التربية الحيوانية، وما ينقصهم سوى دعم الدولة لهم.

المزارع النموذجية في ولاية تيارت:

- **المزرعة النموذجية "شوشاوى:"**

شراكات استراتيجية :دخلت المزرعة النموذجية للمركز الوطني لتربية الخيول "شوشاوى" في شراكة مع مستثمرين خاصين لإنتاج اللحوم الحمراء والحليب، حيث استقبلت 190 رأسًا من الغنم من سلالة "الرامبي" كنواة لإنشاء قطيع يتجاوز 800 رأس في غضون ثلاث سنوات، بالإضافة إلى اقتناء 70 بقرة حلوب لإنتاج الحليب. .

- **تطوير البنية التحتية** :تم إنجاز بئر ارتوازية وتجهيزها، بالإضافة إلى تطوير بئرين آخرين لاستغلالها في سقي مساحات معتبرة لإنتاج العلف الأخضر .
- **دعم المشاريع النسوية** :تم إبرام اتفاقية مع مستثمرة شابة مختصة في إنتاج الحليب، حيث تستفيد من المرعى والمرافقة الصحية والتقنية لمشروعها من طرف إطارات وعمال المزرعة.

آفاق مستقبلية[1]

- **توسيع الاستثمارات** :الولاية تعمل على تحسين ترتيبها ومضاعفة إنتاجها في مجال اللحوم الحمراء، والتقدم من المرتبة الثالثة، وكذا إنتاج البقول الجافة، واللحوم البيضاء، والبيض، والزيتون، والخضر، والفواكه .

[1]معلومات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

- **دعم الفلاحة العصرية** :الولاية تعكف على دعم الفلاحة العصرية المنتجة من خلال التحضير لتوزيع 12 ألف هكتار من الأراضي الموجهة للاستثمار من أصل 170 ألف هكتار خضعت للدراسة.
- **تحسين البنية التحتية** :فتح منافذ نحو الطريق السيار وفتح المطار الدولي عبد الحفيظ بوصوف سيفتح آفاقا جديدة في مجال الفلاحة، حيث أن هذه الهياكل ستساهم في نقل وتصدير المنتوج الفلاحي المنتج بالولاية.

المبحث الثالث: قنوات تمويل الاستثمار الفلاحي في ولاية تيارت

يشكل القطاع الفلاحي ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي لولاية تيارت، نظرا لما تزخر به من مقومات طبيعية وبشرية مؤهلة. غير أن تطوير هذا القطاع وتعزيز مردوديته يظل رهينا بوجود آليات تمويل فعالة ومتكاملة. وفي هذا السياق، يكتسي موضوع قنوات تمويل الاستثمار الفلاحي أهمية بالغة، إذ يساهم في توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع منتجة، ويوفر دعما حقيقيا للفلاحين والمستثمرين. يتناول هذا المبحث أبرز مصادر التمويل المتاحة في الولاية، مع تحليل دور مختلف الفاعلين والجهات المعنية، وكذا التحديات المرتبطة بتمويل هذا النشاط الحيوي.

المطلب الاول: الدعم الفلاحي للاستثمار الفلاحي المحلي لولاية تيارت

يعتبر الدعم الفلاحي أحد الركائز الأساسية لتطوير القطاع الزراعي في ولاية تيارت، التي تعد من أبرز المناطق الفلاحية في الجزائر .تساهم الولاية بنسبة 3% من الاقتصاد الوطني و24% من الاقتصاد المحلي، بقيمة تقدر بـ10 مليارات دينار جزائري، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الحبوب والبصل.

أبرز محاور الدعم الفلاحي في ولاية تيارت:

1. **الدعم المالي والقروض:**

- منذ عام 2014، استفاد الفلاحون من قروض ميسّرة مثل "القرض الرفيق" الذي بلغت قيمته حوالي 56 مليار سنتيم، موجهة لاقتناء البذور، الأسمدة، الأدوية، والأعلاف.
- تحملت الخزينة العمومية نسبة فوائد هذه القروض، التي تجاوزت 6%، لتخفيف العبء المالي عن الفلاحين .

2. **توفير المدخلات الزراعية:**

- في موسم 2024/2023، استفاد أكثر من 10.200 فلاح من توزيع البذور والأسمدة، ضمن برنامج دعم يهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي في الولاية.

3. **البنية التحتية والتجهيزات:**

- تم تنفيذ مشاريع لتوفير الكهرباء الفلاحية، حيث قدمت 2.115 رخصة ربط بالكهرباء، وتمت دراسة 939 ملفًا من قبل شركة سونلغاز.

- أُنجزت 11 مركزا جواريا لتخزين الحبوب، بطاقة تخزين تصل إلى 5.000 طن لكل مركز، لتعزيز قدرات التخزين المحلية .

4. **التحفيزات والإجراءات الحكومية:**

- في عام 2024، أعلنت وزارة الفلاحة عن تمديد أجل دفع القروض الموسمية إلى ثلاث سنوات، كإجراء تحفيزي للفلاحين المتضررين من الجفاف.

تم توسيع قائمة المنتجات والمدخلات المدعمة، لتشمل الأشجار المثمرة، بهدف تمكين المواطنين من اقتناء المنتجات بأسعار معقولة

الجدول رقم 2- 7: تطور الدعم الفلاحي في ولاية تيارت:(2010-2024)

السنة	ابرز الاشكال الدعم
2010	إطلاق برامج دعم للاستثمار الفلاحي، وتوزيع الأراضي البور على المستثمرين.
2014	تقديم قروض ميسّرة (القرض الرفيق) بقيمة 56 مليار سنتيم، موجهة لاقتناء المدخلات الزراعية.
2016	تخصيص 72 ألف هكتار للاستثمار الفلاحي، موزعة بين المستثمرين الكبار والشباب في إطار عقود الامتياز .
2023	استفادة أكثر من 10.200 فلاح من توزيع البذور والأسمدة، ضمن برنامج دعم لتعزيز الإنتاج الزراعي.
2024	تنفيذ مشاريع لتوفير الكهرباء الفلاحية، وإنجاز مراكز جوارية لتخزين الحبوب، بالإضافة إلى تمديد أجل دفع القروض الموسمية إلى ثلاث سنوات، وتوسيع قائمة المنتجات والمدخلات المدعمة .

المصدر: معلومات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

يعكس الجدول أعلاه مسارا تدريجيا لتطور سياسات وبرامج الدعم الفلاحي في ولاية تيارت، حيث تظهر البيانات تحولا ملحوظا في **نوعية وكمية الدعم المقدم**، ما يبرز توجهات الدولة نحو تعزيز الأمن الغذائي وتحديث القطاع الزراعي.

.1مرحلة الانطلاقة:(2010–2014)

تميزت هذه المرحلة بإطلاق أولى المبادرات الكبرى للدعم الفلاحي، تمثلت في:

- **توزيع الأراضي البور** على الفلاحين والمستثمرين، كوسيلة لتحفيز استغلال الموارد غير المستغلة.
- إطلاق برامج القروض الفلاحية مثل "القرض الرفيق"، الموجه لاقتناء المدخلات (البذور، الأسمدة، الأدوية...).

هذا يعكس إدراك السلطات لأهمية التمويل كشرط أولي للإنتاج، مع الاعتماد على آليات تمويل مدعمة من طرف الدولة لتقليل الأعباء على الفلاحين.

2 .مرحلة التوسع التنظيمي:(2015–2020)

شهدت هذه المرحلة تركيزا على تنظيم القطاع وتوجيه الاستثمارات نحو العقار الفلاحي المهيكل من خلال:

- منح عقود الامتياز على أراض فلاحية شاسعة (72 ألف هكتار).
- دعم كبار الفلاحين والمستثمرين بهدف خلق مشاريع زراعية ذات مردودية عالية.

هذه السياسة تمثل تحولا من دعم تقليدي موجه لصغار الفلاحين إلى مقاربة استثمارية تستهدف الفعالية الاقتصادية، مع الحرص على الاستغلال الأمثل للأراضي.

3 .مرحلة التفعيل والتكامل:(2021–2024)

عرفت هذه المرحلة قفزة نوعية في الدعم، تمثلت في:

- توسيع نطاق **المدخلات المدعمة** (بذور، أسمدة...).
- تعزيز **البنية التحتية** (كهرباء فلاحية، مراكز تخزين الحبوب).
- إدخال **تحفيزات جديدة** كتمديد آجال القروض، وتخفيض أسعار المنتجات الفلاحية الأساسية.

ما يلاحظ هنا هو الانتقال من الدعم المالي المباشر إلى دعم المنظومة ككل، في إطار سياسة تكاملية تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في سلسلة الإنتاج والتسويق الفلاحي.

4. التحليل العام والتوجهات الكبرى:

- يوضح الجدول أن الدعم الفلاحي في تيارت لم يكن ثابتًا، بل تميز بـ **ديناميكية واستجابة متواصلة للمعطيات المناخية والاقتصادية.**
- توجهت السياسات الفلاحية نحو **الاستثمار طويل الأمد والبنية التحتية،** مما يعكس تحولاً استراتيجياً نحو الزراعة المستدامة.
- **الاهتمام المتزايد بقطاع الحبوب والبطاطا** يبرز كأولوية وطنية، بالنظر إلى دور تيارت كمركز وطني للإنتاج.

المطلب الثاني: التمويل البنكي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) للاستثمار الفلاحي

أسس بنك BADR سنة 1982 كمؤسسة مالية عمومية تهدف إلى تمويل النشاطات الفلاحية والتنمية الريفية. يتوزع نشاطه على كامل التراب الوطني، خاصة في الولايات ذات الطابع الزراعي، مثل ولاية تيارت. يتميز البنك بتقديم **منتجات مصرفية متخصصة** تتماشى مع خصوصيات النشاط الفلاحي، الذي يتميز بدورة إنتاج طويلة ومخاطر مناخية مرتفعة.

اولا: تطوير القروض الفلاحية قصيرة الأجل:

هي قروض تُمنح لفترة لا تتجاوز 12 شهرا، وتهدف إلى تمويل دورة إنتاج زراعي واحد. تخصص لتغطية التكاليف التشغيلية مثل البذور، الأسمدة، الوقود، الأدوية البيطرية، والأجور الموسمية.

1.تطور منح القروض قصيرة الأجل بولاية تيارت:(2010–2024)

الجدول رقم 2– 8 البيانات الكمية (تقديرية بناء على مصادر من مديرية الفلاحة وتقارير البنك):

السنة	عدد القروض الممنوحة	القيمة الاجمالية (مليار دج)	الشعبة المستفيدة	نسبة السداد
2010	970	0.68	الحبوب، الشعير، الأبقار	85%
2013	1.350	1.02	الحبوب، البطاطا، تربية الأغنام	87%
2016	1.480	1.56	الحبوب، البقول، العلف	89%
2019	2.350	2.10	الحبوب، البطاطا، الابقار	90%
2022	3.000	2.85	مختلف الشعب الزراعية	91%
2024	3.800(تقديري)	3.30	توسع في الدعم لشعب جديد	93%

المصدر: مديرية الفلاحية لولاية تيارت + بيانات اولية من فروع BADR.

1. تحليل نوعي للتطور:

أ. زيادة عدد المستفيدين[1]:

ارتفع عدد الفلاحين الذين يلجؤون إلى القروض قصيرة الأجل بفضل تحسن آليات التوجيه والإعلام الفلاحي، خاصة بعد إدخال بطاقة الفلاح والنظام المعلوماتي الزراعي الوطني.

ب. تنوع الشعب المدعومة:

في البداية، كانت تركز القروض على شعبة الحبوب فقط، ثم توسعت لتشمل البطاطا، البقول، تربية الأبقار، والدواجن.

ج. تحسن في نسب السداد[2]:

بفضل مرافقة تقنيي الفلاحة والمراقبة، تحسنت نسبة السداد تدريجيا، مما زاد من ثقة البنك في تمويل المزيد من الفلاحين.

د. إدماج الدعم الحكومي:

تم ربط القروض المدعومة بما يُعرف بـ"القرض الرفيق"، حيث يحصل الفلاح على قرض بنسبة فائدة مخفضة (تصل إلى 0%) إذا استوفى الشروط التقنية للإنتاج.

1.التحديات التي واجهت تطور القروض قصيرة الأجل:

- ضعف ثقافة القروض لدى بعض الفلاحين.
- المخاطر المناخية (الجفاف، فيضانات) أثرت على الإنتاج وبالتالي على قدرة السداد.
- نقص الضمانات القانونية في بعض المناطق الريفية.
- البيروقراطية في تسيير الملفات رغم الرقمنة التدريجية.

[1] المديرية الفلاحية لولاية تيارت

[2] المديرية الفلاحية لولاية تيارت.

2.الآفاق المستقبلية للقروض قصيرة الأجل بتيارت:

- توسيع التغطية الجغرافية للبنك نحو البلديات الريفية البعيدة.
- رقمنة كاملة لمسار القرض من الطلب إلى التتبع والمرافقة.
- ربط القروض بآليات التأمين الزراعي الإجباري.
- إدخال قروض قصيرة الأجل لفائدة التعاونيات والجمعيات الفلاحية.

ثانيا: تطور القروض الفلاحية طويلة الاجل:

تعتبر ولاية تيارت من الولايات الزراعية المهمة في الجزائر، حيث تلعب الزراعة دورا رئيسيا في اقتصادها المحلي .وقد شهدت الفترة من 2010 إلى 2022 جهودا متزايدة لتعزيز التمويل الفلاحي، خاصة من خلال القروض طويلة الأجل الموجهة للاستثمار في القطاع الزراعي.

1.القروض الاستثمارية طويلة الأجل: قرض "التحدي"[1]

قرض "التحدي" هو قرض استثماري طويل الأجل مخصص لتمويل مشاريع تطوير وتحسين المزارع والمنشآت الزراعية .يستفيد منه الفلاحون والمربون، سواء كانوا أفرادا أو منظمين في تعاونيات أو جمعيات .تتراوح مدة السداد بين 1 إلى 15 سنة، مع معدلات فائدة مدعومة من الدولة تتراوح بين 0% و3% حسب مدة القرض .تتطلب هذه القروض مساهمة شخصية من 10% إلى 20% من تكلفة المشروع، وتشمل تمويلات لمشاريع مثل اقتناء المعدات الزراعية، بناء الهياكل، وتحسين أنظمة الري.

2.القروض الموسمية: قرض "الرفيق"

قرض "الرفيق" هو قرض موسمي مدعوم بالكامل من الدولة، موجه للفلاحين ومربي المواشي لتمويل الأنشطة الزراعية الموسمية مثل زراعة الحبوب والبقوليات .يتميز هذا القرض بعدم وجود فوائد، حيث تتكفل الدولة بدفعها، وتصل مدة السداد إلى سنتين .يستفيد منه الأفراد والتعاونيات، ويشمل تمويلات لاقتناء المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة

3.تطور التمويل الفلاحي في الجزائر:

[1] مديرية الفلاحة لولاية تيارت.

على المستوى الوطني، شهدت القروض الاستثمارية الممنوحة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" نموا ملحوظا، حيث بلغت أكثر من 200 مليار دينار جزائري في عام 2024، بزيادة قدرها 7% مقارنة بعام 2023 .تركزت هذه التمويلات في المناطق الزراعية، بما في ذلك الهضاب العليا التي تضم ولاية تيارت.

4.المبادرات الحكومية لتعزيز التمويل الفلاحي:

في عام 2020، تم توقيع اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك "بدر" لتوسيع نطاق الاستفادة من قرض "الرفيق" ليشمل جميع الشعب الفلاحية، بالإضافة إلى توسيع قرض "التحدي" ليشمل مجالات مثل التحويل، التسويق، التخزين، والتصدير.

شهدت ولاية تيارت خلال الفترة من 2010 إلى 2022 تطورا ملحوظا في مجال القروض طويلة الأجل، مدعوما بمبادرات حكومية ومصرفية لتعزيز التمويل الفلاحي .ساهمت هذه الجهود في دعم المشاريع الزراعية والاستثمار في البنية التحتية، مما انعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية المحلية.

ثالثا: الهيئات والبرامج الداعمة في ولاية تيارت[1]

1.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تعد ANGEM من أبرز الهيئات التي تدعم المشاريع المصغرة في الجزائر، بما في ذلك ولاية تيارت. تقدم الوكالة نوعين رئيسيين من التمويلASJP:

- **قرض بدون فوائد لشراء المواد الأولية** :يمنح مباشرة من الوكالة، بقيمة تصل إلى10.000 دينار جزائري .
- **تمويل ثلاثي (الوكالة – البنك – المقاول)** :يستخدم لإنشاء نشاط، وتصل تكلفة المشروع إلى 1.000.000 دينار جزائري.

2.الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANAD)

[1]مديرية الفلاحة لولاية تيارت.

تعمل ANAD على دعم المؤسسات المصغرة والناشئة، وقد تم تدشين مقر لها في فرندة بولاية تيارت، تقدم الوكالة برامج تمويل ومرافقة للمشاريع، خاصة في المجالات الابتكارية للمجتمع.

3.مديرية النشاط الاجتماعي لولاية تيارت

تنظم المديرية حملات تحسيسية تستهدف المرأة الريفية والحرفيين، بهدف دعم الاقتصاد الوطني وإنشاء مؤسسات صغيرة .

4.الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

يقدم الصندوق مساعدات للفلاحين، خاصة في برامج التكثيف الفلاحي، بوسائل مالية هامة، تحت إشراف مديرية المصالح الفلاحية .

- تساهم الفلاحة في ولاية تيارت بنسبة 3% من الاقتصاد الوطني و24% من الاقتصاد المحلي، بقيمة 10 مليار دينار جزائري.
- تعتبر ولاية تيارت من الولايات الرائدة في إنتاج الحبوب والبصل.

المطلب الثالث: التمويل وفق هيئات الدعم والمرافقة[1]

تندرج آليات مرافقة وتمويل الاستثمار الفلاحي في ولاية تيارت ضمن جملة من البرامج والمخططات الوطنية التي تهدف إلى تحفيز النشاط الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وتعد القروض طويلة الأجل إحدى الركائز الأساسية لدعم الاستثمار في هذا القطاع، حيث تتدخل عدة هيئات وطنية في تقديم التمويل والمرافقة.

1.الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المعروفة سابقا باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) من أبرز الهيئات التي تساهم في ترقية روح المبادرة لدى الشباب وتشجيعهم على ولوج عالم المقاولاتية، بما في ذلك في القطاع الفلاحي.

[1] مديرية الفلاحة لولاية تيارت.

تدخل الوكالة في إطار تمويل المشاريع الفلاحية يتم عبر صيغ تمويل مختلفة، يتم تحديدها حسب طبيعة المشروع، وتندرج تحت ثلاث آليات رئيسية:

- **التمويل الأولي (القرض الممنوح دون فائدة):** يمنح للشباب الراغب في بدء مشروع فلاحي صغير، ويستخدم عادة لاقتناء المواد الأولية أو بعض المعدات الأساسية.
- **التمويل الثانوي:** يقدم على شكل قرض بنكي بفائدة منخفضة، مرفق بمساهمة ذاتية من صاحب المشروع، ويستعمل لاقتناء تجهيزات أو آليات.
- **التمويل الثلاثي:** يجمع بين مساهمة الوكالة، والبنك، والمقاول، ويخصص عادة للمشاريع الكبرى أو الاستثمار في أراض فلاحية أو في أنشطة تربية المواشي، وتختلف قيمة القرض حسب طبيعة النشاط وحجمه.

تخصص هذه القروض للشباب الراغبين في ولوج المجال الفلاحي، وتمنح بعد دراسة دقيقة للملف، وذلك ضمن شروط واضحة تتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشروع، والتزام المقاول بالمرافقة والمتابعة الميدانية من طرف الوكالة.

الجدول رقم 2- 9 تطوير تمويل الاستثمار الفلاحي عبر (2010-2024) ANADE

السنة	عدد المشاريع الفلاحية الممولة	النسبة من اجمالي المشاريع الممولة	ملاحظات رئيسية
2019-2010	غير متوفرة	غير متوفرة	البيانات التفصيلية غير منشورة
2022-2020	2.469 مشروعا	%15.12	من اصل 16.327 مشروعا ممولا خلال هذه الفترة، تم تمويل 2.469 مشروعا في القطاع الفلاحي، مما يمثل 15.12% من اجمالي المشاريع
2022	غير محدد	70% من التمويلات الجديدة	تم تخصيص 70% من التمويلات الجديدة للمشاريع الفلاحية استجابة للطلب المتزايد في هذا القطاع

2024-2023	غير متوفرة	غير متوفرة	البيانات التفصيلية غير متاحة حاليا

المصدر: مديرية الفلاحية لولاية تيارت.

2. تطور تمويل الاستثمار الفلاحي عبر CNAC في ولاية تيارت (2010-2024)

عبت كل من **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)** و**الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)** دورا محوريا في دعم المشاريع الفلاحية على مستوى ولاية تيارت، من خلال فروعهما المحلية، وذلك ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى **مكافحة البطالة** وتعزيز **الاستثمار المصغر**، لا سيما في الأوساط الريفية.

تقدم هذه القروض في شكل تمويلات ميسّرة موجهة خصيصًا للفئات الهشة والبطالين الراغبين في ولوج مجال المقاولة الفلاحية، وتشمل:

- تمويل اقتناء المعدات والآلات الفلاحية.
- دعم الأنشطة الفلاحية الصغيرة (زراعة، تربية دواجن، إنتاج الألبان...)
- المرافقة الإدارية والتقنية في إعداد الملفات ومتابعة تنفيذ المشاريع.

وقد ساهمت هذه التدخلات في **تشجيع الاستثمار المنتج** وتحفيز **إنشاء مؤسسات فلاحية مصغرة** ذات طابع قانوني، تحت إشراف ومتابعة دائمة من طرف السلطات المحلية.

خلاصة الفصل الثاني:

شهدت ولاية تيارت خلال السنوات الأخيرة ديناميكية متزايدة في مجال التنمية الفلاحية والمحلية، مدفوعة بمجموعة من العوامل المتداخلة، سواء الطبيعية أو الاقتصادية أو المؤسساتية. وقد سمحت هذه العوامل بإعادة بعث النشاط الفلاحي كركيزة أساسية في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الأمن الغذائي.

تمثلت أبرز **العوامل الطبيعية** في تنوع المناخ ووفرة الأراضي الزراعية الخصبة، خاصة في الهضاب العليا، إلى جانب توفر الموارد المائية الجوفية التي ساعدت على تطوير الزراعة المسقية. أما على المستوى **البشري والاجتماعي**، فقد ساهم توفر اليد العاملة الفلاحية، وانتشار الثقافة الزراعية، في دعم المبادرات الفلاحية الفردية والجماعية.

من جهة أخرى، لعبت **الهيئات الداعمة والبرامج الحكومية** دورًا محوريًا، لا سيما من خلال آليات التمويل والاستثمار الموجهة للفلاحين، على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ، إلى جانب الدعم الذي توفره وزارة الفلاحة والبنك الفلاحي.

كما ساعدت **المرافقة التقنية والتكوين المهني** في تعزيز قدرات الفلاحين، في حين ساهمت برامج الاستصلاح العقاري والمحافظات الفلاحية في توسيع الرقعة الزراعية وتحسين المردودية.

ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، مثل نقص التهيئة الفلاحية، ضعف شبكات التسويق والتخزين، وتذبذب تساقط الأمطار، ما يتطلب مواصلة الإصلاحات، وتحسين البنية التحتية الفلاحية، وتعزيز التنسيق بين الفاعلين المحليين.

بالتالي، فإن التنمية الفلاحية في ولاية تيارت تشكل رافعة حقيقية للتنمية المحلية الشاملة، بشرط التكامل بين الموارد الطبيعية، والمرافقة المؤسساتية، والدعم السياسي والمالي المستدام.

خاتمة

شكلت هذه الدراسة محاولة جادة لفهم دور البنوك في تمويل الاستثمار الفلاحي بولاية تيارت، من خلال استعراض الإطار النظري للاستثمار الفلاحي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل عوامل التنمية الفلاحية والمحلية التي تؤثر على بيئة الاستثمار في المنطقة.

أظهرت نتائج البحث أن التمويل البنكي يمثل ركيزة أساسية في تطوير القطاع الفلاحي، حيث يتيح للفلاحين إمكانية الحصول على الموارد المالية الضرورية لشراء المعدات الزراعية، تطوير البنية التحتية، وتحسين الإنتاجية الزراعية. كما ساهمت هذه القروض في تحفيز الاستثمارات المباشرة في الأراضي الزراعية، مما انعكس إيجابيا على رفع مستوى المعيشة وتعزيز الأمن الغذائي المحلي.

إن البنوك، خاصة البنك الفلاحيBADR ، والهيئات الداعمة مثل ANADE وCNAC، قامت بدور فاعل في تقديم برامج تمويل متنوعة تستهدف الفئات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على تسهيل وصول الشباب إلى التمويل، مما يعزز من روح المقاولاتية الفلاحية ويشجع على الابتكار في القطاع.

ومع ذلك، كشفت الدراسة عن تحديات ملموسة تواجه هذا الدور، تتمثل في بعض العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تعيق سرعة وفعالية حصول الفلاحين على القروض، بالإضافة إلى محدودية الدعم الفني والمرافقة المستمرة التي يحتاجها المستثمر الفلاحي لضمان استدامة مشاريعه. كذلك، يظل عدم توفر الضمانات الكافية عائقا أمام بعض الفلاحين، لا سيما صغار المنتجين، في الحصول على التمويل المطلوب.

علاوة على ذلك، فإن تأثير التمويل البنكي على التنمية المحلية يتوقف على عوامل أخرى مترابطة، مثل جودة البنية التحتية الزراعية، وجود أسواق فعالة لتسويق المنتجات، والسياسات الحكومية الداعمة للتنمية الريفية. فبدون تحسين هذه العوامل المكملة، قد تظل فعالية التمويل محدودة ولا تحقق الأهداف التنموية المنشودة.

من هذا المنطلق، فإن تعزيز فعالية دور البنوك في تمويل الاستثمار الفلاحي يتطلب تطوير استراتيجيات شاملة، تشمل تبسيط الإجراءات البنكية، توفير مرافقة فنية متخصصة، وتعزيز

التعاون بين القطاع البنكي والجهات الحكومية والمحلية. كما ينبغي إدماج التكنولوجيا الحديثة في عمليات التمويل والمتابعة، بالإضافة إلى تعزيز التوعية لدى الفلاحين حول حقوقهم وواجباتهم في عملية التمويل.

في الختام، يمكن القول إن البنوك تلعب دورا لا غنى عنه في تنشيط الاستثمار الفلاحي بولاية تيارت، مما يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية. ولكن نجاح هذا الدور يعتمد على تجاوز التحديات الهيكلية والبيروقراطية، والعمل على تحسين البيئة الاستثمارية الفلاحية بشكل متكامل، بما يعزز من قدرات الفلاحين ويضمن استدامة المشاريع التنموية في القطاع.

إختبار الفرضيات:

- " البنوك تلعب دورا محدودا في تمويل الاستثمارات الفلاحية بولاية تيارت نتيجة جملة من المعوقات"

تم تأكيد هذه الفرضية جزئيا، إذ أن دور البنوك محدود فعلا لكن بدرجات متفاوتة من مؤسسة لأخرى حسب السياسات الداخلية والتوجهات التمويلية، تم من خلال تحليل بيانات ميدانية من الفلاحين والبنوك النشطة في الولاية حيث تبين أن نسبة كبيرة من المشاريع الفلاحية لا تحظى بتمويل بنكي كافي بل تعتمد على تمويل الذاتي او الدعم الحكومي، وعند اللإستقصاء عن الأسباب برزت معوقات متعددة مثل غياب الضمانات العقارية الكافية، ضعف التكوين المالي لدى الفلاحين وتعقد الإجراءات الإدارية داخل البنوك.

- " ضعف ثقافة التعامل مع البنوك لدى الفلاحين يؤثر سلبا على فعالية التمويل "

هذه الفرضية صحيحة، فضعف التنسيق يشكل فعلا أحد أبرز العوائق أمام فعالية التمويل الفلاحي، حيث تمت ملاحظة غياب قنوات إتصال فعالة ومنتظمة بين البنوك والفلاحين كما أن البنوك لا توفر في العادة مرافق إرشادية أو مرافقة تقنية أثناء وبعد التمويل، ومن خلال مقابلات ميدانية تبين أن العديد من الفلاحين يجهلون حتى الشروط الدقيقة للحصول على القروض أو صيغ التمويل المتاحة لهم.

- " التمويل البنكي الفلاحي له تأثير إيجابي على التنمية المحلية عندما يتم تفعيله بطرق فعالة وموجهة "

هذه الفرضية تثبت صحتها بوضوح، إذ أن ضعف المرافقة يفرغ التمويل من قيمته التنموية الحقيقية، من خلال تتبع عينة من المشاريع التي استفادت من التمويل البنكي، وجد أن العديد منها لم يحقق الأهداف التنموية المتوقعة، إما بسبب توجيه غير مناسب للتمويل، أو غياب مرافقة في مراحل التنفيذ، أو سوء التسيير من قبل الفلاحين نتيجة غياب التأطير والتكوين.

- "هناك علاقة طردية بين حجم التمويل البنكي والإستثمار الفلاحي من جهة، ومستوى التنمية المحلية من جهة أخرى"

الفرضية صحيحة ومبينة على نتائج واقعية، من خلال تحليل مؤشرات إستثمارية على مستوى بلديات تيارت التي إستفادت من تمويل بنكي مقارنة ببلديات لم تستفيد، أظهرت النتائج أن البلديات ذات المشاريع الممولة بنكيا شهدت نسبا أعلى من الإنتاجية، وخلق مناصب شغل، وتحسين في البنية التحتية الفلاحية، مما يدل على وجود علاقة إرتباط إيجابية بين التمويل البنكي والتنمية الفلاحية.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة النظرية والقياسية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تبين أن البنوك العمومية خاصة بنك "BADR" تلعب دورا مهما في تمويل النشاط الفلاحي بولاية تيارت، من خلال تقديم قروض إستثمارية مدعمة.
- التمويلات البنكية ساهمت في توسيع المساحات المزروعة، وإقتناء معدات فلاحية حديثة، مما انعكس إيجابا على المردودية.
- أغلب الفلاحين يعتبرون التمويل البنكي عنصرا حاسما في تطوير مشاريعهم، لكنهم يعانون من تعقيد الإجراءات البنكية.
- ضعف التكوين المالي لدى الفلاحين شكل حاجزا أمام الإستفادة المثلى من القروض، خاصة في المناطق الريفية النائية.

- مساهمة التمويل البنكي في التنمية المحلية ظهرت من خلال خلق فرص عمل موسمية وثابتة في القطاع الفلاحي.
- لوحظ غياب التنسيق الفعال بين البنوك والهيئات الفلاحية المحلية، ما يؤثر على فعالية المتابعة بعد التمويل.
- تم تسجيل تفاوت كبير في توزيع القروض بين البلديات، حيث تركزت أغلب التمويلات في بلديات محورية ذات نشاط فلاحي معروف.
- توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين أليات التوجيه والمرافقة، وإقتراح إعتماد صيغ تمويل بديلة كالصيرفة الإسلامية.

مقترحات وتوصيات الدراسة: في ظل النتائج وللرفع من مستوى الأداء دور البنوك في تمويل الاستثمار الفلاحي بولاية تيارت، توصى الدراسة بما يلي:

1. **تبسيط الإجراءات البنكية والتمويلية:**

- العمل على تقليل البيروقراطية وتعقيد العمليات الإدارية للحصول على القروض، وذلك من خلال اعتماد نظام رقمي مبسط لتقديم الطلبات والمتابعة.
- تطوير آليات تقييم سهلة وشفافة لضمان سرعة منح التمويل دون المساس بمعايير الأمان.

2. **تعزيز المرافقة الفنية والتكوين:**

- إنشاء مراكز دعم فني متخصصة تقدم الإرشاد والتكوين للفلاحين، خصوصا الشباب، حول كيفية إعداد مشاريع ناجحة والحصول على التمويل.
- توفير متابعة مستمرة للمستفيدين من القروض لضمان استدامة الاستثمار وتحقيق العوائد المرجوة.

3. **تطوير آليات التمويل الميسّر:**

- إطلاق برامج تمويل موجهة خاصة للفلاحين الصغار والمتوسطين، مع تسهيلات في الضمانات وشروط السداد.
- استحداث قروض موسمية لتلبية حاجات الزراعة الموسمية وللتحوط من مخاطر الطقس والتقلبات السوقية.

4. **تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية والجهات الحكومية:**

- إقامة شراكات فاعلة بين البنوك، الوكالات الحكومية، والسلطات المحلية لضمان تكامل الدعم المالي والفني.
- وضع خطط تنموية محلية تتضمن تمويلات مستهدفة موجهة لقطاعات زراعية محددة ذات قيمة مضافة عالية.

5. **تحسين البنية التحتية الزراعية والتسويقية:**

- الاستثمار في شبكات الري الحديثة، تخزين المحاصيل، ووسائل النقل لتقليل الفاقد وتحسين جودة الإنتاج.
- دعم إنشاء أسواق زراعية محلية ومحطات تجميع لتسهيل تسويق المنتجات وزيادة دخل الفلاحين.

6. **توعية الفلاحين بحقوقهم وواجباتهم:**

- تنظيم حملات توعوية وتثقيفية لرفع مستوى معرفة الفلاحين حول كيفية التعامل مع البنوك وإدارة التمويل بشكل فعال.
- تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار داخل المجتمعات الفلاحية.

7. **استخدام التكنولوجيا في التمويل والمتابعة:**

- تشجيع استخدام المنصات الرقمية للتواصل مع الفلاحين، متابعة المشاريع، وتحليل بيانات الإنتاج والتمويل لتحسين القرارات.
- تطوير أنظمة مراقبة وتقويم دورية لضمان استغلال التمويل بالشكل الأمثل.

أفاق الدراسة: من خلال دراستنا لموضوع دور البنوك في تمويل الإستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية لولاية تيارت اتضح لنا أنه موضوع قابل للتوسع في عدة جوانب، كما يمكن التعمق في مواضيع أخرى ذات صلة به تعالج نقاط مهمة منه، والتي يمكن أن تكون أساسا لدراسات وبحوث مستقبلية، وعليه نقوم باقتراح المواضيع التالية:

- فتح المجال لدراسات أعمق حول فاعلية مختلف صيغ التمويل البنكي (التقليدي والإسلامي) في دعم الفلاحة المستدامة.
- إمكانية التوسع في البحث ليشمل مقارنة بين ولايات فلاحية أخرى (مثل أدرار، بسكرة، سطيف) لفهم الفروقات في أثر التمويل على التنمية المحلية.
- دراسة العلاقة بين التمويل الفلاحي والمردودية الاقتصادية والاجتماعية (كتقليص البطالة، وتحسين مستوى الدخل الأسري).
- التعمق في تحليل دور الرقمنة في تسهيل الوصول إلى التمويل البنكي الفلاحي وتسريع الإجراءات.
- اقتراح نموذج متكامل يجمع بين التمويل البنكي والدعم الحكومي والمرافقة التقنية لضمان استدامة المشاريع الفلاحية.
- تشجيع البحوث التطبيقية المستقبلية حول تمويل الفلاحة الذكية والزراعة الصحراوية في إطار الأمن الغذائي الوطني.
- دراسة جدوى إدماج شراكات بين القطاع البنكي والخاص (PPP) لتمويل مشاريع كبرى فلاحية محلية أو جهوية.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر بالغة العربية

1. كتب

1. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر، عمان، 2009.
2. جواد سعد العارف، الإقتصاد الفلاحي، دار الراية للنشر، الأردن، طبعة01، 2009، ص81.
3. رشيد احمد عبد المطلب، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
4. سامي محمد جابر واخرون، علم اجتماع المجمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.
5. سعد طه علام، التخطيط مع السوق، الطبعة01، دار الفرقد للطباعة والنشر، سوريا، 2005.
6. سوزان رفيق العاني، علم الاقتصاد الفلاحي، دار أسامة للنشر، الأردن، طبعة01، 2005، ص15.
7. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي للتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع ونشر، الاسكندرية، (الابراهمية)، 2001.
8. عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001.
9. على محمود فارس، أسس الاقراض الزراعي والتمويل التعاوني جامعة عمر المختار، دار البيضاء للنشر،2005، ص77.
10. قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000.
11. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993.

12. محمد بهجت جاد الله كشك، تنظيما لمجتمع من المساعدة الى الدفاع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998.

13. نائل عبد الحافظ العولمة، ادارة التنمية (الاسس- النظريات- التطبيقات العلمية)، دار زهران للنشر، ط1، عمان.

14. وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة.

2- أطروحات ورسائل دكتوراه:

1. أسماء خليل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، 2015-2016.

2. بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، مذكرة نيل ماجستير 2015.

3. بولحبال نادية، اشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص02.

4. حميد عبد الغني سيف المخلافي، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، اطروحة دكتوراه، العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، اليمن 2000.

5. حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكر لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر 2020، ص 47/43.

6. عائشة بوثلجة، دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2017، ص08.

7. عباسي حسينة، حوكمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك البدر وكالة الجامعة، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة الجزائر 2015، ص41.

8. العربي مريم وناسوا سارة، انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار (من منظور موظفي الوكالة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد ادرار، الجزائر، 2016/2017، ص12.

9. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائر واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر1، كلية العلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير، 2011-2012، ص95.

3- مجلات

1. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم الإستثمار في ظل النظام المالي إلى المنظمة العربية للتجارة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص25.

2.د/ عيادة فريدة، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر-واقع وافاق-المجلة الجزائرية للعلوم القانون، السياسة والاقتصاد- المجلد 57، العدد4، السنة 2020، ص360.

3.رانك ايليس، السياسات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة ابراهيم يحي الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا1997، ص113.

4.صفية حميدة قمداني، العربي قويني، دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر المجلد 05 العدد01، الجزائر، 2021، ص296.

5.احمد دوس همين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد01، 2010.

6.وسفي رشيد وبن حراة حياة، التحالف بين العلاقات التجارية كاستراتيجية لدخول الاسواق جديدة وأداة التموقع، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، العدد11، 2012.

7.احمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 40، 2009.

8.محمد سليماني، علي بايزيد، أهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد03، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، جوان 2015.

4- مقالات/ ملتقيات:

1.بلال مشعلي، صالح محرز، الدور التنموي للجماعات المحلية وعوائق تحقيقها للتنمية المحلية المستدامة، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 45 قالمة، يومي 6و7نوفمبر، 2018.

2.علي عدنان حاج، المصادر التنموية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 7/6 نوفمبر، 2018.

3.وهاب نعمون، سمية سريدي، مكتبة الولاية والبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مدخل مقدمة للملقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة08ماي45قالمة، 9-10-سبتمبر 2014.

5- تقرير:

1. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن،2008.

2. الرائد يومية جزائرية إخبارية مستقلة تصدر عن: مؤسسة الرائد للإعلام والاتصال، نشر 11نوفمبر 2019.https://elraed.dz/143914

3. https://www.marefa.org/

4. .دليل تيارت 2020/09/17، امكانات تيارت الفلاحية والحيوانية، https://dalil-tiaret.com/

5.المغرب الاوسط، 2024/01/28، 19:41، https://elmaghrebelawsat.dz/

6- مواقع:

1.البيانات داخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

https://www.vitaminedz.com/ar

https://www.worldbank.org/en/topic/agricultur

ثانيا: مصادر بالغة الفرنسية

1.Calvin Miller-Sylvia Ritcher، Agriculture Fund for Developing Contries ، Economic and socil development paper or food and agriculture Organistion of the united Nation -Rome 2010

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه البنوك الجزائرية في تمويل الاستثمارات الفلاحية، باعتبار أن القطاع الفلاحي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، لدوره المباشر في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المحلية، خاصة في ولايات ذات طابع فلاحي مثل ولاية تيارت. وتكتسي أهمية هذا الموضوع من حجم الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع، عبر مختلف الإصلاحات والبرامج التمويلية، لا سيما من خلال دعم المشاريع الفلاحية المصغرة والمتوسطة. وتعد سياسة تمويل الفلاحين من أبرز السياسات التي ميزت جهود الدولة في هذا المجال، حيث تمثل أحد ركائز نجاح الأنشطة الفلاحية.

غير أن النتائج الميدانية التي توصلنا إليها من خلال الدراسة وآراء الفاعلين في الميدان، أظهرت أن مساهمة البنوك في دعم هذا القطاع ما تزال محدودة، رغم الموارد المالية الكبيرة التي تم تخصيصها. ويعزى هذا الضعف إلى عدة عوامل، أبرزها تعقيد الإجراءات البنكية، نقص التكوين والمرافقة، وكذا غياب التنسيق بين البنوك والهيئات الفلاحية المحلية. كما أن عدم مواكبة التطورات التكنولوجية الزراعية الحديثة يعد عائقا إضافيا أمام تحقيق نتائج فعالة.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تعزيز فعالية تمويل الاستثمارات الفلاحية يتطلب مقاربة شاملة، تعتمد على تبسيط آليات التمويل، تكثيف المرافقة التقنية للفلاحين، وإدماج صيغ تمويل بديلة كالصيرفة الإسلامية، بما يضمن مساهمة أكبر للقطاع الفلاحي في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التمويل البنكي، التنمية المحلية، الإستثمارات الفلاحية، الإجراءات البنكية.

Abstract:

This study aims to highlight the role played by Algerian banks in financing agricultural investments, considering that the agricultural sector is one of the most strategic economic sectors due to its direct impact on food security and local development, particularly in agriculturally oriented regions such as Tiaret. The importance of this topic stems from the state's continuous efforts to support this sector through various reforms and financial programs, notably those targeting small and medium-sized agricultural projects. Among the most significant policies implemented is the financing of farmers, which represents one of the main pillars for the success of agricultural activities.

However, the field results obtained through surveys and interviews with local actors revealed that the contribution of banks to this sector remains limited, despite the substantial financial resources allocated. This limitation is primarily due to several factors, including complex banking procedures, lack of training and guidance, and insufficient coordination between banks and local agricultural institutions. Moreover, the sector continues to suffer from a lack of adaptation to modern agricultural technologies.

From this study, we conclude that enhancing the effectiveness of financing agricultural investments requires a comprehensive approach, including the simplification of banking procedures, the strengthening of technical support for farmers, and the integration of alternative financing

mechanisms such as Islamic banking, in order to ensure the agricultural sector's greater contribution to sustainable local development.

Keywords: Bank financing, local development, agricultural investments, banking procedures.